عبد الرحمن الكيالي ودوره السياسي في سورية
١٨٨٧- ١٩٦٩
-دراسة تاريخية-

م . د وسيم عبد الامير وهيب مهدي الحسناوي
جامعة القادسية – كلية الاثار
waseem.abd@qu.edu.iq
07801362244

عبد الرحمن الكيالي ودوره السياسي في سورية ١٨٨٧- ١٩٦٩ دراسة تاريخية

م . د وسيم عبد الامير وهيب مهدي الحسناوي

ملخص البحث:

إن دراسة الشخصيات السياسة وبيان دورها أمر هام للغاية ،ولاسيماً الشخصيات السياسة السورية الفاعلة التي تميزت بالنضال الوطني ضد المستعمر وعرفت بالكفاءة والنشاط والحزم وحسن الادارة ،وممن اضافوا بصمة واضحة لتاريخ سورية السياسي ،إذ كان عبد الرحمن الكيالي في مقدمة تلك الشخصيات الوطنية السورية الهامة التي سعت لإصلاح وتنظيم وتطوير عمل الوزارات التي تولى ادارتها ،وكان من الشخصيات الوطنية المعارضة لسياسة فرنسا الانتدابية في سورية ومن المناضلين الاوائل على اثرها زج به في السجون لمرات عديدة ،لقد نجح الكيالي بإدارة المناصب المتعددة التي تولها لكفاءته الادارية وحنكته السياسية ،وتمكن من تدوين آراءه وافكاره السياسية ومسيرته الجهادية في مؤلفات عديدة بأسلوب واضح ومبسط ذو رونق متميز منفرد موضحاً المراحل التي مر بها تاريخ سورية السياسي ،ووضع حلولاً للمشاكل التي تعاني منها سورية واصبحت مؤلفاته مرجعاً للدارسين والباحثين لأهميتها ودقتها ،إذ كان مدافعاً عن حقوق بلاده مرة وناقداً وناقماً مرة اخرى ،كان معبراً عن معاناة ومظلومية شعبه من تحت قبة المجلس النيابي بوصفه نائباً قديراً وملماً .

الكلمات المفتاحية:(سورية، عبد الرحمن الكيالي، الاوضاع السياسية في سوريا ،العمل الوزاري ،العمل النيابي).

Abd AIrahman AI-Gayali and His Political Role in Syria Historical Study 1887-1969

Lecturer Dr. Waseem Abd al Ameer Waheeb Mahdi al Hasnawy
Iraq Ministry of Education
General Directorate of Qadisiyah Education
College of Archaeology
waseem.abd@qu.edu.iq
07801362244

ABSTRACT

The study of any political character and his her role is of importance to history, especially the Syrian political characters who were well-known of their patriotic struggle against the colonization. Those who set a clear patriotic career characterized by their being activity proficiency, and strict management. Abdulrahman Al-Gayali was one of those prominent patriotic characters who actively struggled for reform, organize and develop the cabinet works which he run. His anti-colonization pursuit against the French occupation to Syria was so standing. He was sent to prison several times. Al-Gayali made a cut in running many positions due to his strong consistence and he could write down his political biography in many published works using simple styles in which he expressed his viewpoints and opinions in when running the Syrian helm which underwent many historical turnovers. He also set answers and solution to many standing issues and thus his works became references to many researchers and politics interested personnel. He was an active defendant of his country's right, a critic, an angry opposer in the parliament to the oppression casted on his people.

Key words:(Syria, Abd Al rahman ,Politcal ,situations of Syria, cabinet work, parliament work)

المقدمة:

البحث يسلط الضوء على شخصية عبد الرحمن الكيالي ودوره في السياسة السورية ،إذ برزت ملامح الحزم وحسن الادارة والتنظيم الاداري العالي على شخصيته اثناء عمله وزيراً لوزارات عديدة بحكومات سورية ابان عهود مختلفة ،فهو سعى جاهداً لإعادة تنظيمها وترتيب اوضاعها واصلاح وتطوير عملها وعالج المشاكل والصعوبات والتحديات التي تواجه عمل تلك الوزارات اثناء فرض الانتداب الفرنسي على سورية ،لم يهمل الكيالي المشاكل التي يعاني منها ابناء وطنه ،بل كان محيطاً وملماً بها فقد طرحها تحت قبة مجلس النواب السوري وباتجاهات مختلفة محاولاً وضع حلول مناسبة لها ،وعلى الرغم من تخصصه بالطب الا انه نجح بعالم السياسة ،كيف لا وهو احد الاعضاء المؤسسين للكتلة الوطنية التي دافعت عن حقوق سورية واعترضت على سياسة فرنسا الاستعمارية ،ادان الكيالي تقسيم الاراضي السورية الى دويلات ضعيفة متناحرة واعترض على المشاكل التي تفتعلها فرنسا

بهدف اضعاف سورية والهيمنة عليها، لم تدرس شخصية الكيالي اطلاقا مما كان موضوع بكر وجديد يستحق البحث وجدير بالدراسة ،اعتمدنا على منهج البحث التاريخي حسب التسلسل الزمني للإحداث مع الحفاظ وحدة الموضوع ،اعتمد البحث على مصادر عديدة كان في مقدمتها الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ومحاضر مجلس النواب السوري المنهلان اللذان لا ينضبان وبعض المصادر الاخرى ذات الصلة بالموضوع، اما الاطار الزمني للبحث كان منذٌ دخول الكيالي علم السياسة وانتخابه نائباً عن مدينة حلب في مجلس النواب السوري ،مرورا بتوليه وزارات عديدة في حكومات مختلفة حتى تنحيه واعتزاله عن عالم السياسة ابان عهد الوحدة عام ١٩٥٨ والعودة لممارسة مهنة الطب حيث عرضنا لأبرز ما تناول الكيالي داخل المجلس النيابي بوصفه نائباً نشطاً مدافعاً عن حقوق ابناء وطنه وتناولنا اهم انجازاته على الصعيد الوزاري، وقد قسم البحث الى مقدمة واربعة محاور وخاتمة تضمنت اهم ما توصلنا اليه من خلال عرضنا للبحث فكان عنوان المحور الاول عبد الرحمن الكيالي ولادته دراسته دخوله العمل السياسي بينما سلط المحور الثاني الضوء على مهام العمل النيابي لعبد الرحمن الكيالي وكان مسار المحور الثالث عبد الرحمن الكيالي ومهام العمل الوزاري وكان مدار المحور الرابع عرضاً لنتاجه الفكري .

المحور الاول: عبد الرحمن الكيالي (ولادته ،دراسته ،دخوله العمل السياسي).

عبد الرحمن عبد القادر طه الكيالي ،طبيب وسياسي ومؤرخ وعضو مجلس نواب لعدة دورات نيابية ووزير لوزارات عديدة بحكومات سورية مختلفة وعضو الكتلة الوطنية ورئيس الحزب الوطني ،ولد عام ١٨٨٧في مدينة حلب وتوفى في ١٣أيلول ١٩٦٩،نشأ في عائلة حلبية اشتهرت بحبها للعلم والدين وذات وجاهة اجتماعية وعرفت بميولها السياسية المدافعة عن حقوق الوطن ومعارضة للمستعمرين ،درس عبد الرحمن الكيالي علومه الاولية بمدارس حلب ثم اكمل دراسته الجامعية بالجامعة الامريكية ببيروت متخصصاً بالطب ،وتخرج طبيباً منها عام ١٩١٤ [١] ،وفي العام ذاته اندلعت الحرب العالمية الاولى ،وخدم بالجيش العثماني في الطبابة العسكرية متنقلاً من مكان الى اخر حسب ظروف الحرب ،وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى عام١٩١٨واندحارالدولة العثمانية وبداية العهد الفيصلي(١٧تشرين الاول١٩١٨-٢٥تموز١٩٢٠)عين رئيساً للأطباء في مستشفى حلب

،دخل المعترك السياسي مدافعا عن حقوق بلاده الوطنية إذ انتخب نائباً عن حلب في المؤتمر السوري العام (حزيران١٩١٩-تموز١٩٢٠)،ومن ثم انتخب نائباً عن حلب في المجلس التأسيسي عام١٩٢٨المجلس الذي وضع اول دستور وطني لسورية[٢] ،ويعتبر احد مؤسسي الكتلة الوطنية واهم زعمائها التي قادت العمل السياسي منذ عام١٩٣٢للدفاع عن حقوق سورية السياسية أبان الانتداب الفرنسي[٣] ،له مواقف معارضة من الانتداب الفرنسي على سورية إذ ادان وشجب سياستها الاستعمارية على اثرها تم نفيه الى جزيرة ارواد الواقعة على الساحل السوري لمدة اربع اشهر مع الشخصيات الوطنية المعارضة ،أعترض على تقسيم الاراضي السورية الى دويلات ضعيفة على اساس طائفي بقصد اضعاف الحس الوطني من قبل سلطة الانتداب الفرنسي ،كان مبغض ومقاطع للشخصيات السياسية السورية المقربة والموالية لسلطة الانتداب الفرنسي ،عمل جاهداً مع اخوانه الوطنيين للوصول للاستقلال التام وناضل من اجل خروج فرنسا عن الاراضي السورية إذ ساهم بحشد الاراء وقاد المظاهرات ضد الانتداب الفرنسي وخصوصاً ابان الاضراب الستيني الذي اندلع عام١٩٣٦،وتمخض عن ذلك عقد المعاهدة السورية الفرنسية عام١٩٣٦ الذي كان الكيالي احد الاعضاء الوطنيين المفاوضين للمعاهدة وبموجبها منحت بعض الحقوق الوطنية لسورية[٤]،انتخب نائباً عن حلب في المجلس النيابي لعام ١٩٣٦ واصبح وزيراً لوزارة العدلية ووزارة المعارف ،عمل بجد واخلاص وتفان من اجل تطوير وتقدم عمل هذه الوزارتين وتمكن من ذلك ،إذ قطع شوطاً كبيراً من اجل تنظيم وتطوير العمل فيهما ،تولى رئاسة جمعية العاديات بحلب الجمعية المهتمة بالتراث والتاريخ والترجمة والعلم ،كان احد اعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق ،انتخب نائباً عن حلب في المجلس النيابي لعام ١٩٤٣وتولى عمل وزارة العدلية مرة ثانية [٥]،مثل بلادة في منظمة الامم المتحدة في دورة أيلول١٩٤٨ للدفاع عن حقوق سورية ،يعدُ خطيباً وسياسياً ومؤرخاً من الطراز الاول[٦] ،وبعد تضعف وتصدع الكتلة الوطنية وانتهاء دورها السياسي ما بعد عام ١٩٤٥تزعم الكيالي الحزب الوطني منذ مطلع الخمسينات الذي يعتبر امتداد للكتلة الوطنية حتى قرار الغاء العمل الحزبي ابان عهد الوحدة بين سورية ومصرعام١٩٥٨ [٧]،وبسبب تقيد العمل السياسي ابان عهد الوحدة اعتزل العمل

السياسي وعاد لممارسة تخصصه في المجال الطبي ،له العديد من الكتب السياسية التي ارخت الجهاد والنضال الوطني لسورية مدافعاً عن حقوق بلاده[٨].

مما سبق يتضح ان لمكانة الكيالي الاجتماعية ولثقافته العالية ولمسيرته النضالية المتواصلة وحبه لوطنه قد اهلته للوصول لمجلس النواب السوري لمرات عديدة ،ونحج بالمناصب الوزارية التي تولى ادارتها وكان مدافعاً عن حقوق وطنه معارضاً لسياسة فرنسا الاستعمارية رافضاً لتقسيم سورية الى دويلات مطالباً بخروج فرنسا واعلان الاستقلال التام لسورية.

المحور الثاني: عبد الرحمن الكيالي ومهام العمل النيابي.

تعد اسرة ال الكيالي من العوائل الحلبية العريقة الاصيلة وتتمتع العائلة بثقل اجتماعي كبير كما اشرنا سابقاً ،ولدراسته دراسة جامعية عالية وتخرج طبيباً وخدم ابناء مدينته فضلاً عن مكانته السياسية العالية وبوصفه من الشخصيات المؤسسة للكتلة الوطنية وعلى اثرها استطاع إن يكون الكيالي نائباً عن حلب في المجالس النيابية السورية ،فأنتخب في المرة الاولى في المجلس التأسيسي السوري (٩حزيران١٩٢٨-١١أب١٩٢٨) ولقصر عمر هذا المجلس لم نجد اي مداخلات او نشاط لعبد الرحمن الكيالي ،وفي المرة ثانية تمكن من إن يصبح نائباً عن حلب في المجلس النيابي السوري (٢١كانون الاول١٩٣٦-٨تموز١٩٣٩) وفي عهد هذا المجلس استطاع الكيالي ان يتولى منصب وزير العدل والمعارف طيلة مدة عمر المجلس فلم يسجل نشاط نيابي لانشغاله بمهام العمل الوزاري ،وفي المرة الثالثة والاخيرة تمكن الكيالي من ان يصبح نائباً في المجلس النيابي السوري (١٧أب١٩٤٣-٢١حزيران١٩٤٧)[٩] إذ ورصدنا له بعض النشاط والمداخلات بمختلف الاتجاهات ضمن هذا المجلس ومن ابرزها كان في **الجانب السياسي** إذ اكد على دور مجلس النواب في مراقبة ومحاسبة عمل الحكومة وقال ما نصه " **إن من واجبنا النيابي الدفاع عن حقوق هذه الامة واداء واجباتنا بأحسن صورة ويجب ان نكون رسل معبرين عن امالها وموجهين الحكومة الى الاهداف السامية التي تحقق مثلنا العليا ويجب ان نكون رقباء على اعمالها ونقوم الاعوجاج ،نحن نواب حملنا الامانة ويجب ان نبقى شرفاء للنهاية٠٠٠ إن هذه الامة تحمل اماالاً وتطلب السرعة في تحقيق هذه الامال فلا يجوز ان نهمل ولا يجوز ان نتحلى**

بالجهل ،إن مراقبة عمل الحكومة من اقدس مهامنا ٠٠٠يجب على المجلس ان يقف وقفة شجاعة لرد كل مؤامرة ليستقيم امر الاستقلال ولا نبالي من اي صدمة تأتينا من الخارج، يجب علينا ان نحافظ على استقلالنا على اساس ثابت واسس لا تتزعزع ،واذا لم يكن في الحكم ارادة ثابتة وحزم وصدق وعزيمة ونزاهة وعلم وكفاءه فقل على الاستقلال السلام، إن في البلاد قضايا ومشاكل يجب بحثها ،يجب القضاء على الفوضى وعلى تعدد المسؤوليات واهمال بعض الموظفين لمهامهم الوظيفية فضلاً عن انتشار الرشوة والمحسوبيات والمنسوبيات والمجاملات ،يجب مراقبة الامور وتحديد ومحاصرة الاخطاء

"[١٠]يبدو ان الكيالي كان حازماً ومراقباً جيداً إذ تمكن من تشخيص بعض مكامن الخلل واشار الى اهمية القضاء على الاهمال الوظيفي والفساد الاداري المنتشر في بعض مفاصل الدولة ولم يهمل اهمية مراقبة عمل الحكومة وتقويمها وضرورة تنبيها على الخطأ والضعف من اجل النهوض وتقدم سورية ،وكذلك لم يهمل الكيالي سرعة تبدل الحكومات بل اشار الى ذلك وانتقدها واوضح سلبياتها ومساوئها وقال بما نصه "**ما سبب تعدد الوزارات ،لقد تبدلت اكثر من ثلاث وزارات في مدة قصيرة فلماذا هذه السرعة ولم هذه التبدلات وما لون تلك الوزارات وما الاسباب التي دعت لتبديل الوزارة الاولى والثانية والثالثة ،ولا ندري اتبدل هذه الوزارة الحالية بعد يوم ام اسبوع ام شهر، ما الحكمة من التبديل ولعل الناس يسألون لماذا تبدلت الوزارات السابقة وما الجديد الذي اتت به الوزارة اللاحقة ما معضلاتها ما قضاياها ،ما الغاية من هذا التغير ،إن هذا الامر لا يصب بمصلحة البلد ولم تستقيم سياستنا ،يجب الاستقرار والثبات بالعمل لتحقيق الاهداف المنشودة**"[١١]ومن النص اعلاه نلاحظ ان الكيالي كان ناقداً وساخطاً لكثرة تغير الحكومات السورية وسرعة انهاء عملها مشيراً الى انها تضر بالسياسة العامة للدولة ومؤشر واضح لعدم الاستقرار السياسي وتشيع الفوضى مؤكداً على ضرورة واهمية الاستقرار الحكومي بغية تنفيذ الحكومات برامجها وخدمة مصلحة الوطن وصولا للاستقلال التام ،واشار الكيالي على اهمية زيادة التخصيصات المالية للجيش فقال ما نصه " **إن الجيش الذي الفناه انفقنا عليه كل ما خصص له في موازنته المقررة بغية تطويره والاهتمام به والان نريد ان نضيف له تسعة ملاين ليرة في هذا العام ،والعام المقبل سوف يخصص له ضمن الموازنة خمسون مليون ليرة، بمعنى**

نصف الموازنة العامة تقريباً للجيش ،فلماذا يشكون من سوء الاستعمال ومن صرف الاموال له بشكل غير مرضي ،ولماذا الاموال التي اعطيت لشراء الاسلحة لم يتم الشراء حتى الان واين ذهبت الاموال ومن المسؤول عن ذلك"[١٢] نجد إن الكيالي اكد على ضرورة الاهتمام بالجيش لكونه سور الوطن وحامية واشار اهمية توفير الاموال اللازمة لبناءه بالشكل الصحيح والسليم مؤكدا على ضرورة محاسبة المقصرين والمهملين وفي مقدمتها قضية الاموال التي خصصت لشراء الاسلحة لتطوير قدراته القتالية ،وتطرق الكيالي الى قضية تعطيل بعض الصحف لدواعي سياسية وقال ما نصه "**لقد تقدمنا بتقرير موقع من اكثر من عشرون نائب الى الحكومة لبيان اسباب التعطيل الاداري لبعض الصحف ،لكن الى الان لم يرد الجواب ،ولقد وعدت الحكومة سابقاً ان تفرج عن الصحف المعطلة ولكن الى الان لم توفي بوعودها ،يجب ان يكون الرأي العام محترماً فلا استقلال بلا حرية للرأي العام**"[١٣] يتضح مما سبق ان الكيالي كان حريصاً على حرية الرأي العام وواكد على ضرورة واهمية الحريات في ضوء ما كفله الدستور السوري وادان عدم المساواة والتحيز في تطبيق القوانين والانظمة على البعض وترك البعض الاخر منتقدا الحكومة لغلق وتعطيل بعض الصحف المعارضة وتركها للاخر واشار الى اهمية ان تكون الحكومة عادلة بتطبيق القوانين والانظمة ولا تعمل من منظور حزبي ضيق مؤكداً ان هذا الاجراء مخالف للدستور ،اما فيما يخص الاحزاب السياسية ومحاربة الحكومة لبعض منها وترك الاخر قال الكيالي ما نصه" **إننا حريصون جداً على ممارسة الحكم الديمقراطي ونسعى الى تطبيق روح الدستور ونعمل الى تنفيذ احكام القانون ولقد اشارت الحكومة في بيانها الحكومي انها ستطبق الحق والعدل والقانون على جميع الناس ويجب عليها إن لا تكون مطبوعة بطابع التحيز او بطابع الانتقام او طابع الحزبية بل يجب عليها ان تتبع في تنفيذ مبادئ الدستور والقانون ويجب عليها ان تطبقه على الجميع بالتساوي والعدل حسب ما نصت عليه القوانين ،إن في البلاد اليوم جمعيات واحزاب متعددة تحت اسماء وعناوين مختلفة والحكومة بدل من ان تنفذ احكام القانون بان تنذر جميع هذه الجمعيات والاحزاب بغية تقديم دساتيرها وبرامجها ومنهاجها واسماء الذين يؤلفون هيئاتها الادارية كي تطبق عليهم القانون ،نراها اهملت هذه الناحية ولم تحاسب الاحزاب السياسية بموجب القانون فهناك الكتلة الوطنية**

والحزب الشيوعي وحزب العمل القومي والحزب السوري القومي وحزب البعث العربي ومنظمة الاحرار وغيرها من الاحزاب التي تمارس اعمالها في وضح النهار وتحت سمع الحكومة فلماذا لم تطلب الحكومة من هذه الاحزاب ان تنفذ وتتقيد بإحكام القانون ولا يجوز للحكومة ان تطبق القانون على فئة دون اخرى او على حزب دون الاخر ،ففي الامس وفي احد الاجتماعات خطب احد الاشخاص المنتمي لحزب معين بخطب سياسية بما لا تتفق مع القانون بل اساء الى سمعة الحكومة وادان اعمالها وسخر منها واتهم اعمالها بالشذوذ لكن الحكومة لم تعامله بموجب القانون علما انه موظف حكومي فهو قام بتظليل الرأي العام ولم يكتفي بذلك بل شوه سمعة الحكومة ونشر على احدى صفحات الجرائد ولم تسوقه الحكومة للقضاء ولم تحاسبه بموجب القانون ،بينما نرى ان الحكومة قامت بغلق حزب الاحرار وبعض الاحزاب الصغيرة ،والغريب بالامر إن رئيس الوزراء منتمي لحزب ويظهر ميله لحزبه علناً ويلقي خطباً حزبية وسياسية تمجد بحكومته، اني ادين واشجب اقحام العمل الحزبي داخل مفاصل ومؤسسات الدولة ،وما يطبق على حزب من قوانين يجب ان يطبق على جميع الاحزاب السياسية الاخرى، لا يجوز على الحكومة إن تنتقم من حزب لانه طعن بها و تترك حزب اخر لانه مدحها، يجب عليها ان تحترم الدستور وان تطبق القانون بعدالة وانصاف على الجميع بدون تفريق او تميز"[١٤] ووفقاً لتلك الرؤيا الواسعة والحنكة السياسية العالية والادراك والشعور بالمسؤولية دون اي تحيز نجد ان الكيالي قد شجب وادان اقحام العمل الحزبي داخل مؤسسات الدولة واعترض على انتماء بعض الموظفين للحزب الحاكم وذلك لما له من انعكاسات خطيرة على الاستقرار السياسي للبلد ويشكل ناقوس خطر على مستقبل الدولة ،وادان الكيالي اهمال الحكومة المتعمد بعدم اجابتها على اسئلة السادة النواب وقال ما نصه " **لقد تناست الحكومة تقديم الاجوبة على اسئلة حضرات النواب التي تليت في هذا المجلس لا من شهر بل من اشهر ولم يرد جواب الى هذه اللحظة ،وحسب النظام الداخلي الذي ينص على ان الاجوبة يجب ان يرد عليها بعد مرور عشرة ايام ،فمثلا تم سؤال وزير الاقتصاد الوطني فيما يخص الدولارات التي اعطيت لأشخاص محددين واساءوا استعمالها إذ باعوها بالسوق السوداء وطلبنا ان يأتينا بأسمائهم الى المجلس وقد مضى اكثر من شهر ولم ترد الاجابة علماً ان قضية التلاعب**

بالعملة الصعبة يمس الاقتصاد الوطني وامر بغاية الخطورة"[١٥]مما سبق نلاحظ ان الكيالي كان شديد الملاحظة وحريصاً على تطبيق القوانين والانظمة فهو ادان اهمال اسئلة السادة النواب ممثلين الشعب من قبل الحكومة وكان يؤكد باستمرار على اهمية القضاء على بعض الفاسدين ومحاسباً لمن يضر الاقتصاد الوطني ،ونجد ان الكيالي كان حريصاً على موضوع الوحدة العربية وقال ما نصه " **إننا نطمح الى تحقيق الوحدة العربية والجامعة العربية ،نحمد الله على ان هذا الحلم اصبح يقظة واصبح حقيقة ملموسة وقد تحقق ما كنا نأمل ،لقد قام الملوك والعرب والرؤساء والامراء لتأسيس اول نهضة للعرب لبعث حيويتها وفعاليتها ونشاطها ،نحن نبارك جهودهم ،انه حلف وتأخ وتعاضد وتأزر عظيم ،ان القرار المتخذ لاشك انه حدث عظيم في تاريخ الامة العربية الحديث ،لقد تحررت معظم بلاد العرب ويطمحون ان يكونوا شعوباً موحدة يد واحدة يعملون لتحرير البلاد العربية**"[١٦]ومن البديهي نجد ان الكيالي داعم ومؤيد لقضية الوحدة العربية ومشجع للجهود المبذولة في سبيل ذلك الامر، ولتوضيح موقف الكيالي من القضية الفلسطينية قال ما نصه "**إن القضية الفلسطينية في قلوبنا وعقولنا وضمائرنا ،فلسطين لن تتحرر الا اذا اعتزمنا جميعا للموت والتضحية في سبيلها ،يجب ان لا تبقى لقمة سائغة للاستعمار والصهيونية ،انهم يريدون استعمار فلسطين ويتخذوها قاعدة ليتحكموا في الشرق العربي ومن نتائج وجودهم في فلسطين القضاء على البلاد العربية وشعوبها ،الا انا عزمنا وعاهدنا الله على مقاومتهم ومحاربتهم والتضحية مهما كلف الامر**"[١٧]وعليه نجد ان الكيالي لم يهمل القضية الفلسطينية بل دعا الى بذل الجهود من اجل تحريرها ودعمها بشكل مباشر للقضاء على الاستعمار اليهودي لها، وفيما يخص الجانب الاقتصادي رصدنا اراء ومداخلات للكيالي منها اهمال الحكومة لمشاكل المزارعين وقال ما نصه" **حينما عرضت الحكومة لبرنامجها الوزاري والذي بموجبه نالت ثقة المجلس النيابي اشارت الى الاهتمام بالزراعة ،لكن اتضح انها فقط عبارات تسويفية فقط لا غير ،اين الحكومة عن ما يعانيه ويشكو منه الزراع ،اين هي من الاهمال التي يعاني منها الزراع ،اين من مشاكلهم التي في كل موسم يعانون منها ،لماذا لم تسعى هذه الحكومة لازالة المشاكل التي يعانون منها الزراع** "[١٨]نلاحظ ان الكيالي كان مدافعاً عن المزارعين وساعياً لحل مشاكلهم بغية تطوير قطاع الزراعة ودعم الجانب

لاقتصادي الوطني ،ولعل من المفيد قوله ان الكيالي تطرق الى السياسة الاقتصادية للحكومة ووجه لها الانتقاد وقال ما نصة "**ان ما يتعلق بالاقتصاد في هذا البيان هو تمشية حال اين الحكومة من السياسة الاقتصادية للبلد ،ان الحقيقة الزراعة والتجارة والصناعة شبه معطلة وتعاني من مشاكل عديدة مزمنة ،ان السياسة الاقتصادية من اهم خصائص الدولة وتقوم هذه السياسة على العلاقات الدولية العلاقات الاقتصادية بين الدول لتطور التجارة والصناعة والزراعة ،ان اهم من واجبات الحكومة انماء الثروة العامة للدولة والاهتمام بالاقتصاد الوطني، ان الدولة التي ليس لها سياسة اقتصادية ليس لها حظ بين الامم التي تتزاحم وتدافع وتتعاون وتتعاون في سبيل تعزيز علاقاتها الاقتصادية ،ان موارد بلادنا الزراعية والتجارية والصناعية متروكة ومهملة لم تهتم ولن تطورها الحكومة، لماذا لم نستحضر خبراء اقتصاديين او جلب بعثات زراعية او اشخاص مهتمين باقتصاديات بلادنا ،لماذا نستثمر الاراضي حسب القواعد العلمية الحديثة ،لماذا لم نستثمر اخشاب الاشجار من قبل اخصائيين ،لماذا لا نستغل الصناعات التي تحتاج الى المواد الاولية الموجودة في بلادنا، على الحكومة الاهتمام بالاقتصاد الوطني وتنميته**"[١٩] وتفسيراً لما سبق نجد ان الكيالي داعم لحل المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي لما له اثر على الاقتصاد الوطني فنلاحظه انه لم يهمل او يتجاهل ذلك الامر الهام بل سعى شخص المشاكل وسعى لوضع الحلول المناسبة ،وبما لا يدع مجالاً للشك ان الكيالي كان معنياً بالسياسة الاقتصادية لسورية وقال ما نصه" **إن لكل دولة سياسة اقتصادية تدعم بها كيانها واستقلالها وتبني عليها مستقبل البلاد وهذه السياسة الاقتصادية تمكن للدولة من استثمار مرافق البلاد وتنمي ثروتها الطبيعية سواء من موائي ومياه وتربة ومعادن وخطوط مواصلات ، يجب تعين سياسة اقتصادية تمشي عليها الدولة في استثمار خيرات البلاد وفي مقدمتها المعادن**"[٢٠] ،ومن الجدير بالذكر ان الكيالي كان مشجعاً وداعماً وحريصاً لتطبيق سياسة اقتصادية ناهضة وناجحة لانتشال الوضع الاقتصادي المنهك في سورية ،وعلاوة على ذلك نبه الكيالي الحكومة لضرورة الاهتمام بالتنقيب عن المعادن وقال ما نصه " **إن القانون المرقم (١١٣) الخاص بالتنقيب عن المعادن يجب على الحكومة تعديله لان قد وضع في السابق لمصلحة الاجانب وجشع المستعمرين فضلاً عن تواطئ البعض من المسؤولين مع**

الاجانب ونهب لثروات البلاد ،نطالب بعدم اعطاء اي رخصة الا بعد تعديل القانون لضمان حقوقنا وللمحافظة على ثروتنا يجب سن مشروع جديد للتحري والتنقيب عن المعادن"[٢١]،وبطبيعة الحال نجد ان الكيالي حريصاً على استثمار المعادن الموجودة بالطريقة الصحيحة لدعم الاقتصاد الوطني مؤكداً على ضرورة انهاء النهب الاجنبي لها لما يضر باقتصاد البلد، وتجدر الاشارة ان الكيالي قد ذكر ارتفاع الضرائب التي تؤدي الى التراجع بالاقتصاد ولما لها انعكاسات سلبية وقال ما نصه" **إن من انعكاس ارتفاع الضرائب انتقال رؤوس الاموال الى البلد الذي تكون فيه الضريبة اقل ،انني اشير الى انتقال بعض المصانع الى خارج سورية بسبب الضرائب العالية وهذا يضر بالاقتصاد الوطني** "[٢٢]لم يهمل الكيالي موضوع وجوب وضرورة الاهتمام باصحاب رؤوس الاموال وبل اشار لها مؤكداً على ضرورة تقديم لهم التسهيلات للعمل داخل سورية لتنشيط الاقتصاد الوطني ،وفي الجانب الاجتماعي كان للكيالي بصمات واضحة وردت في محاضر مجلس النواب السوري ومنها قضية شراء الحكومة السورية جسر الرقة الحديدي من السلطات البريطانية إذ اوضح لما به فائدة للوطن وقال ما نصه **"لقد اخذنا نفاوض الانكليز لشراء الجسر الحديدي بالرقة بسعر مليون ليرة سورية وهذه صفقة رابحة لكون الجسر قد كلف الانكليز عند تشيده اكثر من هذا المبلغ وهو مفيد لأبناء البلد** "[٢٣]،ومن الضروري ذكره ان الكيالي كان حريصاً على اموال الشعب وكان يحرص على وصولها الى مستحقيها ففي هذا الجانب اشار الكيالي الى قضية ضرورة الاسراع بتخصيص رواتب للعائلات الشرطة الذين استشهدوا في الاعتداء سلطة الانتداب الفرنسي وقال ما نصه" **لقد اقر نصف مليون ليرة تخصص للذين استشهدوا جراء العدوان الفرنسي ،فلا ادري ان كانت الحكومة قد تولت بنفسها توزيع هذا المبلغ على المستحقين وإذا لم يكن فلماذا ،ما مصير هذه الاموال وعلى من وزعت ،ارجو من الحكومة ان ترشدنا وتنيرنا الى هذا الموضوع**"[٢٤]،وحرصا من الكيالي على تشجيع الصحافة اكد على ضرورة دعم الحكومة لها وقال ما نصه" **ارجو تخصيص مبلغ وقدرة (٦٥) الف ليرة سورية لصندوق نقابة الصحافة لدعم وتشجيع الصحافة** "[٢٥]ومما لا شك فيه ان الكيالي اهتم بالجانب الصحي واشار الى قضية مهمة وهي زيادة مخصصات الصحة وضرورة الاهتمام بمكافحة الاوبئة والامراض المنتشرة وقال ما نصه "**اننا ندعو لزيادة المخصصات المتعلقة**

بما تحتاجه المستشفيات والمستوصفات من المبالغ لابد من استحصال متطلبات المرضى فضلاً ان الموسم قليل الامطار وقد تنتشر الملاريا في كل مكان ولا توجد مخصصات كافية لمكافحتها ،يجب زيادة المبالغ المقررة للمستشفيات والمستوصفات واللوازم الاخرى"[٢٦] يتضح ان الكيالي كان حريصاً ومهتماً بموضوع مكافحة الامراض المنشرة واكد على ضرورة الاهتمام بالواقع الصحي بوصفه طبيباً قديراً ونائباً ضليعاً ومدركاً لمخاطر الامراض ،وتعاطف الكيالي مع بعض الموظفين المستضعفين وطالب بإنصافهم والرأفة بهم وقال ما نصه "**هناك ستة من رجال الدرك اصيبوا اثناء العدوان الفرنسي الاخير وقد احيلوا على التقاعد لإصابتهم ،هؤلاء خدموا البلد اننا نرجو ان تعطف عليهم الحكومة وتستخدمهم في الوظائف التي يستطيعون القيام بها ولا نحيلهم على التقاعد**"[٢٧]،ومن الجدير بالذكر ان الكيالي عارض وادان عدم العدالة بتوزيع الرواتب للموظفين وقال ما نصه " **نعارض اضافة (٢٥%) على رواتب موظفي الجزيرة والفرات ،يجب ان تكون القوانين والانظمة المعمول بها عامة وموحدة على كافة الموظفين السوريين في مختلف انحاء الاراضي السورية ،يجب عدم تميز منطقة دون اخرى**"[٢٨] واكد الكيالي على وجوب الانصاف والمساواة ونبذ التمايز على اساس المناطق ،فضلاً عن ذلك بحث الكيالي قضية شحة الماء وقال ما نصه" **ان في سائر البلاد عدد من الانهر يمكن استثمارها لتوسيع الزراعة كنهر العاصي والبليخ يمكن استخدامها لتوليد القوى الكهربائية هذه المياه تكفي لانارة البلاد بعد توليد الطاقة الكهربائية بواسطتها ،يجب اهتمام الحكومة بقضية مد المياه واستثمارها**"[٢٩] وتفسيراً لذلك نجد ان الكيالي مهتماً بتوفير ابسط الخدمات للمواطنين فهو دعا الى الاهتمام بالانهار وتوليد الطاقة الكهربائية منها وغيرها من باقي الخدمات الاخرى التي تصب في خدمة المواطن.

مما سبق يبدو واضحاً ان الكيالي كان نائباً نشطاً كفوءً وكان ملماً ومدركاً وحريصاً على نقل معاناة ابناء شعبه داخل المجلس النواب السوري ولم يهمل جانب بل كان محيط بجميع الجوانب ،ففي الجانب السياسي قد أكد على اهمية محاسبة الحكومة ومراقبة اعمالها وادان كثرة تبدلها وهاجم قضية تعطيل بعض الصحف واعترض لاغلاق بعض الاحزاب مؤكداً على ضرورة تطبيق القانون على الجميع دون تفريق ،اما في الجانب الاقتصادي نجد

الكيالي حريصاً ايجاد الحلول لمشاكل الفلاحين لاهمية القطاع الزراعي وارتباطه بالاقتصاد الوطني وكذلك اشار لضرورة رسم سياسة اقتصادية متينة للنهوض بالواقع الاقتصادي ،وفيما يخص الجانب الاجتماعي اكد الكيالي على الاهتمام بالجانب الصحي بوصفه طبيباً وطالب بمكافحة الاوبئة المنتشرة واهمية توفير العلاجات وضرورة بناء مراكز صحية جديدة ولم يهمل مكافحة الجهل وغيرها من المواضيع التي تمس معاناة ابناء شعبه ،مما يدل على ملاحظته الدقيقة والواسعة وسعيه لوضع الحلول لمشاكل التي تعاني منها سورية للنهوض بواقعها وانتشالها من معاناتها.

١-الجانب السياسي	عدد المداخلات ٨	وبنسبة ٤٢%
٢-الجانب الاجتماعي	عدد المداخلات ٦	وبنسبة ٣٢%
٣-الجانب الاقتصادي	عدد المداخلات ٥	وبنسبة ٢٦%

جدول من اعداد الباحث يوضح عدد ونسب مداخلات عبد الرحمن الكيالي داخل مجلس النواب السوري (١٧أب١٩٤٣-٢١حزيران١٩٤٧).

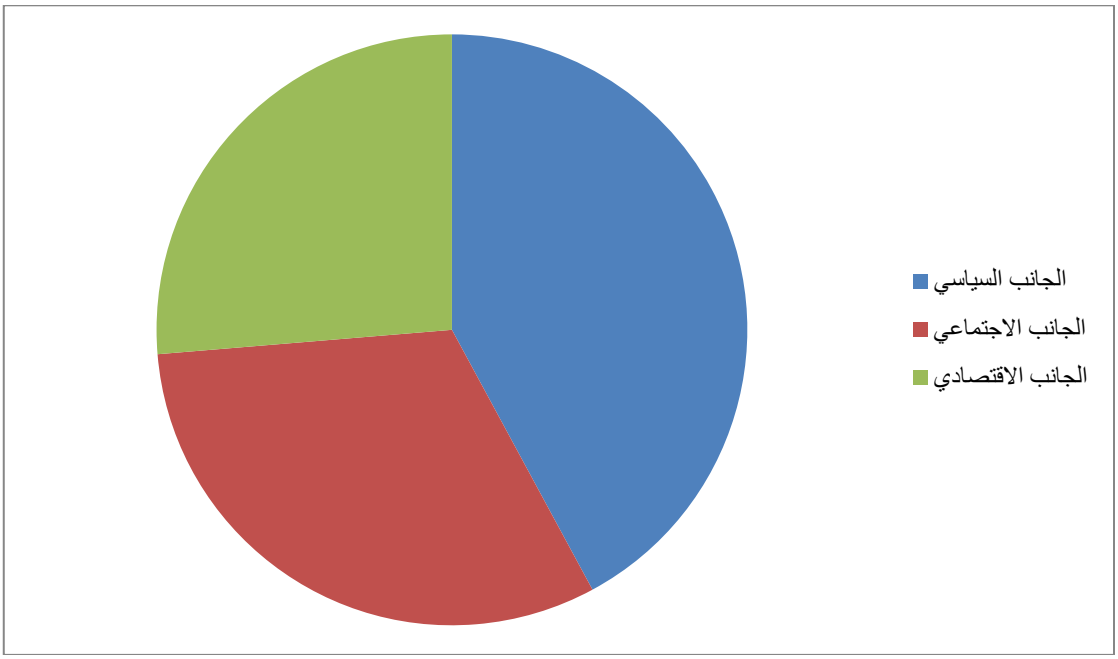

مخطط من اعداد الباحث يوضح نسبة مداخلات عبد الرحمن الكيالي داخل مجلس النواب السوري من (١٧أب١٩٤٣الى٢١حزيران١٩٤٧).

المحور الثالث: عبد الرحمن الكيالي ومهام العمل الوزاري.

اولاً : وزيراً للعدلية والمعارف (٢١كانون الاول١٩٣٦-٢٣شباط١٩٣٩):

وشغل المنصب لمدة سنتين وشهرين ويومين ابان حكومة جميل مردم.

١-وزاراة العدلية:

صدر المرسوم المرقم(١٠٥١)بتاريخ ٢١كانون الاول١٩٣٦ المتضمن تسميه عبد الرحمن الكيالي وزيراً للعدلية والمعارف[٣٠]،وكان مستهل عمله الوزاري تكليفه بمهمة وطنية بالسفر الى جنيف للدفاع عن حقوق بلاده الوطنية امام عصبه الامم وتمكن الكيالي من فضح سياسة فرنسا الانتدابية الظالمة في سورية للعالم وكان سفره بموجب المرسوم المرقم(١٠٥٢)الصادر بتاريخ٢١كانون الاول١٩٣٦[٣١]،وبعد ان عاد الكيالي لدمشق باشر بمهام عمله بحزم ونشاط عالي وتضمنت عدة اعمال كان ابرزها ففي مجال التعينات صدر القرار المرقم(٢١)بتاريخ ٩كانون الثاني١٩٣٧المتضمن تعين عارف النكدي بوظيفة مدير عام في وزارة العدلية [٣٢]،وصدر القرار المرقم (٢٨٧)بتاريخ٢٠أذار١٩٣٧المتضمن تعين القاضي اونوره جاك فرنسي الجنسية في محكمة البداية بدمشق للدعاوي الاجنبية[٣٣]،وصدر القرار المرقم(٥٠٨)بتاريخ ٢حزيران١٩٣٧المتضمن تعين استيف جاك فرنسي الجنسية مستشار قضائياً بمفتشية العدلية العامة[٣٤]، وصدر القرار المرقم (٢٠٦)بتاريخ١٦تشرين الاول١٩٣٧المتضمن تعين القاضي الفرنسي بوكه في محكمة الاستئناف الناضرة بالدعاوي الاجنبية بحلب[٣٥]وصدر القرار المرقم(٥٢)بتاريخ ٥كانون الثاني١٩٣٨المتضمن تعين دوبرون دو بوا فرنسي الجنسية بوظيفة حاكم صلح بحلب[٣٦]،يتضح إن الكيالي كان حريصاً تعين شخصيات كفؤه وبمختلف الجنسيات لسد الشواغر وللنهوض بواقع القضاء السوري لاهميته ،وفي مجال انهاء الخدمات صدر القرار المرقم(١٧١)بتاريخ ١٠شباط ١٩٣٧المتضمن انهاء خدمات فيرنان لاوباد فرنسي الجنسية من عضوية محكمة الاستئناف في حلب لتقصيره واهماله بعمله، وفي مجال احالة بعض الموظفين المخالفين الى اللجان التأديبية ،إذ صدر القرار المرقم (١١١٩) بتاريخ ٤كانون الثاني ١٩٣٨المتضمن احالة الموظف في مالية محافظة دمشق رشيد العبايجي الى لجنة تأديبية وتحقيقية للنظر في المخالفات الوظيفية التي ارتكبها[٣٧] يبدو ان الكيالي لم يتهاون او يتماهل بمعاقبة الموظفين

المقصرين بل نجده قد وجه لهم اشد العقوبات ،وفيما يخص منح الاجازات لبعض الموظفين وافق الكيالي على منح بهجة مردم بك احد اعضاء محكمة الاستئناف بدمشق اجازة (٤٥) يوماً لاداء فريضة الحج[٣٨]،وفي مجال توحيد وحدة المقاييس والاوزان والمكاييل والعيارات الوزنية إذ صدر الكيالي القرار المرقم(٢٨٥٤)بتاريخ ٢٩أذار ١٩٣٧ المتضمن توحيد الموازين حسب القاعدة العشرية منعاً للفوضى وانهاء الخلافات والتفاوت بالاسعار في جميع الاراضي السورية [٣٩]،وفيما يخص حقوق الاقليات في سورية حرص الكيالي على فسح المجال لهم إذ صدر القرار المرقم(٤٠٨) بتاريخ ٢٩أذار ١٩٣٧ المتضمن السماح لطائفة الروم الكاثوليك في قنطا من انشاء كنيسة ،لكي يقام بها الشعائر الدنية الخاصة بهم[٤٠]،وفي مجال تنفيذ العقوبات الصادرة بحق المجرمين فقد حرص الكيالي على تنفيذها ولم يتهاون بها ،إذ صدر القرار المرقم(١١٠٦)بتاريخ ١٤كانون الاول١٩٣٧ المتضمن المصادقة بنفيذ عقوبة الاعدام الصادر من محكمة الجنايات بدمشق بحق المجرم عبد شكور محمد اسلم لقتله المواطن محمد سعيد[٤١] ،واصدر الكيالي القرار المرقم(١٢٣)بتاريخ ٥شباط١٩٣٨المتضمن المصادقة بتنفيذ حكم الاعدام الصادر من محكمة جنايات حلب بحق المجرم صطوف مرعي الاجلق لارتكابه جرم قتل العمد للمواطن رحمون محوك[٤٢]،ودعم الكيالي المجلة القضائية المهتمة بالشؤون القضائية إذ صدر القرار المرقم(٤٦٤)بتاريخ ٢٥أيار ١٩٣٨المتضمن منح المجلة القضائية اعانة سنوية قدرها(١٢٥)ليرة سورية [٤٣].

وبناءً على ذلك نلاحظ ان الكيالي قد حرص على سد الوظائف الشاغرة بالمجال القضائي لاهمية القضاء وكذلك سعى لتنفيذ العقوبات بحق المحكومين ولم يتهاون بانهاء خدمات بعض الموظفين ممن اساءوا او استغلوا او قصروا بوظائفهم فتم احالة بعضهم للجان انضباط ونجد ان الكيالي لم يصادر او يهمل او يهمش حقوق ابناء الاقليات السورية بل فسح لهم المجال لممارسة شعائرهم الدينية بحرية تامة وغيرها من الانجازات الاخرى.

٢-وزاراة المعارف:

صدر المرسوم المرقم(١٠٥١)بتاريخ ٢١كانون الاول١٩٣٦ المتضمن تسمية عبد الرحمن الكيالي وزيراً للعدلية والمعارف[٤٤]،وأجرى عدد من الانجازات والاعمال وكان من ابرزها في مجال التعينات تم تعين الدكتور محمد بك محرم استاذاً في معهد الطب بدمشق[٤٥]

،وصدر القرار المرقم (٦) بتاريخ ١٨كانون الثاني١٩٣٧ المتضمن تعين عدد من المعلمات والمعلمين في المدارس السورية وهم كل من فوزية راغب بوظيفة معلمة في مدرسة الخنساء وتعين فاطمة التقي بوظيفة معلمة في مدرسة مروان وتعين مطيعة البارودي بوظيفة معلمة بمدرسة الزهراء وتعين انيس ظاهر بوظيفة معلماً بمدرسة الصنايع[٤٦] ،وصدر القرار المرقم(٤١٥)بتاريخ ٥أيار١٩٣٧المتضمن تعين جاك استيف فرنسي الجنسي كمستشار لوزارة المعارف [٤٧]،وصدر القرار المرقم(٣١٧) بتاريخ٤نيسان١٩٣٨المتضمن تعين توفيق الاطرش مديراً للمعارف في محافظة جبل الدروز[٤٨]نلاحظ ان الكيالي سعى لتعين شخصيات كفؤه ومختصه في مجال عملها في بعض الدرجات الوظيفية الشاغرة للنهوض بواقع التعليم ،ومجال منح الاجازات تم منح المعلمة روجينا كندرجي على ملاك مدرسة الحسينية بحلب اجازة مرضية (٢١)يوم[٤٩]،وتم منح المعلمة نعمة بركات على ملاك مدرسة الزهراء اجازة صحية لمدة شهر واحد[٥٠] ،وفي مجال شروط البعثات العلمية أصدر الكيالي القرار المرقم(١٢٤)بتاريخ ٢٧كانون الثاني ١٩٣٧المتضمن وضع شروط صارمة ومقيدة لايفاد البعثات العلمية الى خارج سورية لتجنب الارسال على اساس المجاملة والمحاباة او على اساس الانتماء الحزبي من دون كفاءه او استحقاق[٥١]،وفي مجال احالة بعض الموظفين الى لجنة الانضباط فقد صدر القرار المرقم(١٦٤)بتاريخ ٨شباط١٩٣٧المتضمن إحالة سلان دياب محاسب وزارة المعارف على لجنة الانضباط[٥٢]،وصدر القرار المرقم(٣٣٩)بتاريخ ١٦نيسان١٩٣٨المتضمن احالة المعلم رؤوف جبري الى لجنة الانضباط[٥٣]، وفي مجال المصادقة على اوامر الاستقالة الموظفين صدر القرار (٢٣١)بتاريخ ١٤أيار١٩٣٧المتضمن المصادقة على امر استقالة الموظف مصطفى برمدا المدرس بمعهد الحقوق بدمشق[٥٤]،وصدر القرار المرقم(١١)بتاريخ ٢٥كانون الثاني١٩٣٨المتضمن المصادقة على استقالة عدنان الاتاسي الاستاذ في معهد الحقوق بدمشق[٥٥] ،وفي مجال ارسال البعثات العلمية للخارج صدر القرار المرقم(٧٨٥)بتاريخ ١٣أب١٩٣٧المتضمن ارسال كل من حسني سبح وشوكت الشطي الاستاذان بمعهد الطب بدمشق الى فرنسا للمواكبة والاطلاع على اخر المستجدات الطبية والعلمية [٥٦]وارسال جاك زاغا الى مدرسة الفور في باريس لدراسة البيطرة[٥٧]،وصدر القرار المرقم(٢٠٠)بتاريخ ٢٢كانون الاول١٩٣٧المتضمن ارسال مصطفى

الشماع محاسب وزارة المعارف الى فرنسا لاكمال دراسته[٥٨]،وصدر القرار المرقم(٦١٨)بتاريخ ٤تموز١٩٣٨المتضمن ارسال نظمي القباني الاستاذ بمعهد دمشق الطبي الى فرنسا للاطلاع على اخر المستحدثات الجراحية[٥٩] ،وصدر القرار المرقم(٨٨٩)بتاريخ ٢١أيلول١٩٣٨المتضمن ارسال محسن البرازي الاستاذ بمعهد الحقوق بدمشق الى فرنسا لاكمال دراسته[٦٠]وعليه نجد ان الكيالي كان حريصاً كل الحرص على ارسال الشخصيات الكفوءة من ذوي الاختصاص الى خارج سورية لاكمال دراستهم وتطوير قدراتهم ايماناً منه ان ذلك يصب في مصلحة الوطن ،وكانت بعض الاوامر الصادرة لا تخلو من المجاملة والمحاباة السياسية إذ اصدر الكيالي القرار المرقم(١٠٢٢)بتاريخ ٧أيلول ١٩٣٧المتضمن الغاء امر اقالة توفيق الجابري مدير تجهيز حلب ورئيس مصلحة معارفها لقربه من الوزير سعد الله الجابري ويعتبر امر الاقالة ملغي ويباشر مهام عمله[٦١]،وفي مجال حفظ حقوق الاقليات وفسح المجال لهم أذ سمح الكيالي بموجب القرار المرقم(٦٦)بتاريخ٨كانون الثاني١٩٣٨ المتضمن منح رخصة للدكتور ليون بوطو كيان بفتح مدرسة ابتدائية للارمن بدمشق[٦٢] ،وصدر القرار المرقم(٦٣٠)بتاريخ٩تموز١٩٣٨المتضمن منح رخصة لسيادة المطران ديونوسيوس جبيب نعساني مطران طائفة السريان الكاثوليك بحلب بفتح اربع مدارس(مدرسة السريان الكاثوليك الابتدائية للذكور ومدرسة السريان الكاثوليك للاناث الابتدائية وميتم السريان الكاثوليك للذكور وميتم السريان الكاثوليك للاناث)في حلب ويتولى هو ادارتها بنفسه[٦٣]مما سبق نجد ان الكيالي لم يفرق بين ابناء الشعب الواحد بل بالعكس فسح المجال لابناء الاقليات الدينية ودعمهم ومنحهم حرية تامة ،وفي مجال السماح بفتح مدارس خاصة صدر القرار المرقم(٤٧٨)بتاريخ٢٥أيار١٩٣٨المتضمن منح رخصة لاحمد القلاش بتأسيس مدرسة ابتدائية نهارية خاصة في مدينة حلب باسم المدرسة الرضائية ويتولى ادارتها بكري رجب[٦٤],وصدر القرار المرقم(٥٧٤)بتاريخ٤تموز١٩٣٨المتضمن منح رخصة لسليم مصطفى حوا بتأسيس مدرسة ابتدائية في دوما بأسم مدرسة النهضة الخيرية ويديرها امين اللبابيدي[٦٥]من الملاحظ ان الكيالي كان مدرك دور المدارس الخاصة بتقدم القطاع التربوي ودوره بنشر المعرفة مما سمح بفتح مدارس خاصة وقدم الدعم والاسناد لتلك المدارس ،ودعم الكيالي المؤسسات التعليمية الرصينة لاسهاماتها بنشر العلم والمعرفة إذ

صدر القرار المرقم (١١٥٧)بتاريخ ١٢كانون الاول١٩٣٨المتضمن منح الجامعة الامريكية في بيروت اعانة مالية قدرها(٣٣٦)ليرة سورية [٦٦].

وهذا يعني ان الكيالي قد وضع برنامج متكامل لاصلاح واقع المعارف تضمن تطوير مناهج التعليم واستقدام خبراء لتطوير التعليم وانشاء دار معلمين وارسال بعثات للخارج والتوسع بالمدارس الصناعية والتجارية ونشر التعليم بين العشائر واصلاح الادارة العامة والاهتمام بالجامعة السورية وتشكيل المجلس الاعلى للمعارف فضلا عن فتح مدارس للاقليات ومدارس خاصة[٦٧].

ونستنتج مما سبق ان الكيالي كان نشطاً وحازماً في ادارة الوزارة فهو عالج بعض الاخفاقات ووضع بعض الحلول ،أذ سارع بتعتين بعض الشخصيات الكفوءه واحال بعض الموظفين المقصرين الى لجان الانضباط وكافئ الموظفين الحرصين وسمح للبعض منهم بالسفر لاكمال دراستهم من اجل الاستفادة من خبراتهم وتطويرها وسمح بفتح مدارس خاصة وكانت هذه الاجراءات بغية تطوير عمل وزارة المعارف والنهوض بالواقع التعليمي بسورية لايمانه ان التعليم امر مهم لتطور وتقدم البلد.

ومن المفيد ذكره ان الكيالي قد اشار في كتابه المراحل الجزء الرابع فيما يخص عمله في وزارتي العدل والمعارف ابان وزارة جميل مردم (١٩٣٦-١٩٣٩) ان التفاهم والوئام هو السمة البارزة بين الوزراء ،فضلاً عن ذلك اوضح انه قام بدور الوسيط لحل المشاكل التي تواجه الحكومة ابان عهد الانتداب الفرنسي واشار الى بعض المعوقات والمشاكل والتحديات التي واجهت الحكم الكتلوي وقال ما نصه: "**ان ابرز المشاكل والتحديات التي واجهت الحكومة هي سلخ لواء الاسكندرونة وتأزم قضية فلسطين ومسألة سقوط وزارة الجبهة الشعبية الفرنسية مما نتج عنها عدم تصديق المعاهدة الفرنسية السورية لعام١٩٣٦ولم يهمل اتضاح معالم الحرب العالمية الثانية هذه الاسباب وغيرها ساهمت بضعف وافشال الحكم الكتلوي في سورية**"[٦٨] .

لم يهمل الكيالي المشاكل التي افتعلتها سلطة الانتداب الفرنسي داخل سورية من اجل التملص من تصديق المعاهدة بحجة انعدام الاستقرار ذاخل سورية وكذلك لانجاح مساعي الفرنسين باسقاط الحكم الكتلوي وافشاله والعودة للحكم المباشر لسورية وذكر ابرزها محاولاتها

لفصل منطقة الجزيرة ومنطقة جبل الدروز عن الجسد السوري واثارة النعرات الطائفية ومد المتمردين بالمال والسلاح من اجل اسقاط الحكومة السورية وكذلك اعتقال المعارضين من المناضلين الوطنين لسياسة فرنسا ونفيهم خارج سورية لاضعاف الحس الوطني ومساعيها لاضعاف الاقتصاد الوطني [٦٩]، لقد سعى رجال فرنسا الى تهديم اعمال الحكومة وافشال اصلاحات التي قامت بها الوزارات لتنظيم وادارة سورية فهم يتأمرون علينا ويعرقلون المساعي الاصلاحية ويثيرون المعارضة ضد الحكومة ويسعون الى هدم انجازات واصلاحات الحكومة[٧٠].

التسلسل	اسم الوزارة التي ادارها عبد الرحمن الكيالي	عدد القرارات التي اصدرها الكيالي ابان ادارته للوزارة
١	وزارة العدلية(٢١كانون الاول١٩٣٦- ٢٣شباط١٩٣٩)	١٣ قرار
٢	وزارة المعارف(٢١كانون الاول١٩٣٦- ٢٣شباط١٩٣٩)	٢٠ قرار

جدول من اعداد الباحث يوضح عدد القرارات التي اصدرها الكيالي ابان ادارته للوزارات التي شغلها

ثانياً: وزارة العدلية (١٩أب١٩٤٣-١٤تشرين الاول١٩٤٤) :

وشغل المنصب لمدة سنة واحدة وشهر وستة وعشرون يوماً ابان حكومة سعد الله الجابري ،وذلك بموجب المرسوم المرقم(٧) الصادر بتاريخ ١٩إب ١٩٤٣إذ سمي الكيالي وزيراً للعدلية[٧١]،سارع الكيالي بمهام العمل الوزاري بهمة عالية ونشاط كبير وحزم شديد لتنظيم امور الوزارة واصدر العديد من الاوامر الوزارية تعددت بين اصدار اوامر تعين في مفاصل وتشكيلات الدوائر التابعة للوزارة لسد الشواغر وتنظيم عملها وتمديد ونقل وانهاء واعادة خدمات بعض الموظفين لسد الشواغر الموجودة فضلاً عن ابدال بعض مناصب الموظفين حسب الخبرة والكفاءة ومنح اجازة للبعض واحاله بعضهم على التقاعد والاستقالة وفتح مجالس تحقيقية بحق بعض الموظفين المخالفين واسقاط محكومية عن بعض المحكومين من المواطنين وافتتاح محاكم جديدة في بعض المدن السورية وتسليم متهمين من غير

السورين لبعض الدول المجاورة ومنح واسقاط الجنسية السورية حسب الضوابط وايقاف بعض التبعات القانونية بحق بعض الموظفين والمواطنين وتنفيذ عقوبة الاعدام واصدار عفو عن بعض المتهمين ،إذ كانت انجازات ضخمة وواسعة ومتنوعة وكان من ابرزها ،ففي مجال التعينات لسد النقص الحاصل في الدوائر العدلية تعين عبد الله المحمودي بوظيفة مستنطق لدى محكمة البدائية باللاذقية [٧٢]،وتعين بشير برجان كاتباً في الدائرة القضائية لدى محكمة دمشق [٧٣]،وتعين انور بدر حاكماً للفصل في المخالفات بمحكمة بدائية باللاذقية[٧٤]،تعين محمد عزة مساعداً للنيابة لدى محكمة الصلح بعين العرب[٧٥]،وتعين انيس بشور حاكماً للصلح لدى محكمة اللاذقية[٧٦] ،وتعين ابراهيم سلحدار كاتباً لدائرة القضائية بدير الزور[٧٧]،ويعين عدنان النابلسي كاتباً في دائرة التنفيذ في دمشق[٧٨]، وبموجب القرار المرقم (١٤٩)الصادر بتاريخ ١تشرين الثاني ١٩٤٣تم تعين محمد ممدوح جميل كاتباً في محكمة المختلطة بدمشق[٧٩]،وبموجب المرسوم (٢٧٩) الصادر بتاريخ١٣أذار١٩٤٤المتضمن تعين يونس جربوع قاضياً للمذهب الدرزي في مدينة جبل الدروز [٨٠] ،وبموجب المرسوم(٢٤٦)الصادر بتاريخ ١٥أذار١٩٤٤المتضمن تعين جاك ديمون فرنسي الجنسية قاضياً لدى المحكمة المختلطة بدمشق [٨١] ،وبموجب القرار المرقم(٣٨١) الصادربتاريخ١٩نيسان١٩٤٤المتضمن تعين جميل العبد الله بوظيفة عضواً بدائياً لدى محكمة بدايات بحلب [٨٢] ، وبموجب القرار المرقم(٣٨١) الصادربتاريخ١٩نيسان١٩٤٤المتضمن تعين وديب نصري عضواً للمحكمة البدائية في حلب[٨٣]،وبموجب القرار المرقم (٤١٥) الصادر بتاريخ٢٠نيسان ١٩٤٤ المتضمن تعين اندره ويليلم فرنسي الجنسية رئيساً لمحكمة البداية المختلطة بدمشق وبنفس القرار تم تعين جاك دومون فرنسي الجنسية حاكماً للصلح لدى محكمة البدائية المختلطة بحلب[٨٤]،وبموجب القرار (٤١٩)بتاريخ ٣٠نيسان١٩٤٤ المتضمن تعين ده بور كري بواسوران فرنسي الجنسية رئيساً لمحكمة البدائية المختلطة بحلب[٨٥]،وبموجب القرار المرقم(٤٩٦)الصادر بتاريخ ١٧أيار ١٩٤٤ المتضمن تعين جورج تيره فرنسي الجنسية مستنطقاً في محكمة البداية المختلطة بحلب [٨٦]،وبموجب القرار المرقم(٦٨٣) المتضمن تعين بول دو كرو فرنسي الجنسية حاكماً صلح بمحكمة المختلطة بدمشق[٨٧]،وبموجب القرار المرقم (٦٩١)الصادر

بتاريخ ٤تموز١٩٤٤المتضمن تعين تيروت جورج فرنسي الجنسية قاضياً للتحقيق في الدعاوي الاجنبية في محكمة حلب[٨٨] مما سبق نجد ان الكيالي لم يهمل الوظائف الشاغرة المهمة بل سارع بتعين الشخصيات الكفوءة ايماناً منه باهمية العدل والمساواة وللنهوض بعمل وزارة العدلية ،وفيما يخص تمديد خدمات بعض الموظفين في دوائر الوزارة كانت من ابرزها تمديد خدمة محمد مردم بك الموظف في محكمة البداية بدمشق بموجب القرار المرقم(١١٥) الصادر بتاريخ ٤أيلول١٩٤٣[٨٩]،وبموجب القرار المرقم (١٣١) الصادر بتاريخ ٩تشرين الاول١٩٤٣ تم تمديد خدمات خالد المؤيد العظم [٩٠]،وبموجب القرار المرقم(١٥٧) الصادر بتاريخ ٢٢تشرين الثاني ١٩٤٣يمدد خدمات سليم الطي الموظف بالمحكمة الشرعية بدمشق[٩١] ،وبموجب القرار المرقم(١٤٤) الصادر بتاريخ١٤شباط١٩٤٤ المتضمن تمديد خدمات مصطفى برمدا الرئيس الاول لمحكمة التميز العليا بدمشق[٩٢] ،وصدر القرار (١٥٣) بتاريخ ١٤شباط ١٩٤٤ المتضمن تمديد خدمة يوسف الحكيم رئيس الدائرة الجزائية في محكمة التميز العليا بدمشق[٩٣] ،وصدر القرار المرقم(٢٠٤) بتاريخ ٢٦نيسان١٩٤٤المتضمن تمديد خدمات وجيه الشرابي عضو محكمة الاستئناف بدمشق[٩٤]،وصدر القرار (٢٢٥) بتاريخ ٤تموز ١٩٤٤المتضمن تمديد خدمات نصوح الحفار عضو المحكمة البدائية بحلب[٩٥]،وعليه نجد ان الكيالي قد مدد خدمات بعض الموظفين الاكفاء بمختلف العناوين الوظيفية حرصاً منه على النهوض بالعمل الوزاري فضلاً حاجة الوزارة لخدماتهم لخبرتهم الطويلة بمهام عملهم ،اما فيما يخص نقل خدمات بعض الموظفين للحاجة الماسة صدر القرار (٧٢) بتاريخ ١٧شباط١٩٤٤ المتضمن نقل سليمان اسماعيل مدير ناحية قلعة المضيق في حماه الى مديرية ناحية خان شيخون في ادلب[٩٦]،وصدر القرار (٢٧١) بتاريخ ٢٥ايلول ١٩٤٤ المتضمن نقل توفيق سعيد الموظف بعنوان كاتب لدى محكمة طرطوس البدائية الى محكمة الصلح بدمشق[٩٧] ،وفيما يخص انهاء الخدمات لاسباب عديدة ومختلفة فقد صدر القرار المرقم(١٩٥)بتاريخ ١٦إذار ١٩٤٤ المتضمن انهاء خدمات كل من سعد الدين التقي بموظف كاتب لدى محكمة الصلح بوادي العجم بدمشق وعبد الهادي التقي الموظف بنفس المحكمة [٩٨]،وصدر القرار المرقم (٢١٤) بتاريخ ٢٥ايار١٩٤٤ المتضمن انهاء خدمات سامي طنطا الموظف بمحكمة الصلح بدمشق[٩٩] ،وصدر القرار المرقم(٧١٤) بتاريخ

١٧تموز١٩٤٤المتضمن انهاء خدمات شكري رشدي بوظيفة مساعد في محكمة الصلح بدمشق[١٠٠]،وصدر القرار المرقم(٧١٨) الصادر بتاريخ ١٧تموز١٩٤٤ المتضمن انهاء خدمات كل من حسن سرائي رئيس الدائرة الاستثنائية بدير الزور وجميل عبد الحق رئيس الدائرة الاستثنائية باللاذقية وعبد الوهاب نشابه رئيس المحكمة البدائية بحلب [١٠١]،نلاحظ ان الكيالي قد حرص وحافظ على بعض الموظفين الاكفاء واستغنى عن المقصرين والمهملين وكان ذلك بمختلف العناوين الوظيفية حفاظاً وحرصاً منه للنهوض بعمل الوزارة ،وعلاوة على ذلك صادق الكيالي بوصفة وزيراً للعدلية على اوامر استقالة واحالة على التقاعد لبعض الموظفين إذ صدر القرار المرقم(١١٣)بتاريخ ٢٨أب١٩٤٣ المتضمن الموافقة على استقالة عز الدين الخطيب الموظف في محكمة دمشق [١٠٢]،وصدر القرار المرقم(١٣٢) بتاريخ ١٠تشرين الاول ١٩٤٣المتضمن استقالة يوسف اليان المترجم في المحكمة المختلطة بدمشق[١٠٣]،وصدر القرار المرقم (١٢٨)بتاريخ ٢٧أيلول ١٩٤٣ المتضمن استقالة جورج الطرابلسي الموظف في محكمة البداية باللاذقية[١٠٤]،وصدر القرار المرقم(١٦٧)الصادر بتاريخ ٦كانون الاول ١٩٤٤المتضمن الموافقة على استقالة محمد حمدي مصطفى الجزائرلي الموظف بديوان وزارة العدلية [١٠٥]،اما المصادقة على اوامر التقاعد لبعض الموظفين إذ صدر القرار المرقم(٣٦٥) بتاريخ ٣٠تشرين الثاني ١٩٤٣المتضمن احالة علي رضا المملوك الموظف في محكمة الصلح بجرابلس على التقاعد[١٠٦]،وصدر القرار المرقم(٤٧٨)بتاريخ ٩أيار١٩٤٤ المتضمن الموافقة على تقاعد كل من محمود ياسين واحمد الملا الموظفين في محكمة التميز الشرعية بدمشق وجلال النقشبندي الموظف في المحكمة الشرعية بدمشق وحسني الطيلوني الموظف في محكمة الشرعية بالقنيطرة [١٠٧]،وصدر القرار المرقم(٧٠٩)بتاريخ ١٧تموز١٩٤٤المتضمن احالة نادر المؤيد النائب العام لمحكمة دمشق على التقاعد[١٠٨]،وصدر القرار المرقم(٧١٠) بتاريخ١٧تموز١٩٤٤المتضمن احالة صلاح الدين الخطيب عضو محكمة التميز على التقاعد [١٠٩]،وصدر القرار المرقم (٩١٧) بتاريخ ٢٢أب١٩٤٤المتضمن احالة كل من عبد اللطيف الخزندار عضو محكمة التميز بدمشق وحسين حسني الطلاع رئيس محكمة البداية بدير الزور وعبد القادر الزغبي القاضي الشرعي بتلكلخ على التقاعد[١١٠]،وفيما يخص اعادة بعض الموظفين للخدمة فقد صدر القرار المرقم

(٦٥٩)بتاريخ ١تموز١٩٤٤المتضمن اعادة محمد اقبيق معاون رئيس محكمة البداية بدمشق لوظيفته على ملاك وزارة العدلية[١١١]،اما المصادقة على اوامر منح الاجازات فقد صدر القرار المرقم (٢١٨) بتاريخ ٢٥تشرين الاول١٩٤٣ المتضمن الموافقة على منح محمد الحكيم القاضي بمحكمة عزاز (٤٥)يوم لاداء فريضة الحج[١١٢]،وصدر القرار المرقم (٣٤٢) بتاريخ ٢٧تشرين الثاني ١٩٤٣ المتضمن منح محمود لامع الكاتب في المحكمة الشرعية بدمشق(١٥)يوم لاداء فريضة الحج[١١٣]،وصدر القرار المرقم (٣٤٣) بتاريخ ٢٧تشرين الثاني ١٩٤٣المتضمن منح سليمان الشيشكلي الكاتب في محكمة الصلح بحماه (٣١)يوم لاداء فريضة الحج[١١٤]،وصدر القرار المرقم(١٤٢)بتاريخ ١٢شباط١٩٤٤المتضمن منح سليم النبال الموظف في محكمة حلب اجازة مرضية لمدة(٥٨)يوم [١١٥]،وصدر القرار المرقم(٣٢٢)بتاريخ ٣نيسان ١٩٤٤المتضمن منح محمد علي سيرجية موظف بالادارة المركزية بوزارة العدلية اجازة شخصية لمدة ثلاث اشهر وبدون راتب[١١٦]،وصدر القرار المرقم (٦٢٥)الصادر بتاريخ ١٩حزيران١٩٤٤المتضمن منح مرشد مطيط الموظف في محكمة الصلح بدمشق اجازة شخصية شهرين دون راتب بناء على طلبه[١١٧]،ومن جانب اخر كان الكيالي حريصاً لاحالة الموظفين المخالفين الى مجالس تأديبية او تحقيقية لكي ينالوا جزائهم العادل وكان منها ،اصدار القرار المرقم(١٩٤) بتاريخ١٦إذار ١٩٤٤ المتضمن احالة محمد خالد طه الموظف في محكمة الصلح بوادي العجم بالعزل عن ممارسته العمل الحكومي واحالته على مجلس تأديبي[١١٨] ،وحرص الكيالي على تنفيذ حكم الاعدام بحق المجرمين الخطرين إذ صدر القرار المرقم (١٠٦٧)بتاريخ٤تشرين الاول ١٩٤٤ المتضمن تنفيذ حكم الاعدام بحق المجرم علي شاهين الدرويش[١١٩]،ومن جانب اخر حرص الكيالي على منح عفو عن بعض المحكومين بتهم بسيطة ولحالات خاصة إذ صدر القانون المرقم(٢)بتاريخ٢٩أب١٩٤٣ المتضمن منح عفو عن المتهمين المصابين بالسل الرئوي وعن الشيوخ الذين بلغوا عمر(٦٥)سنة[١٢٠]،ولا يفوتنا ان ننوه ان الكيالي اتخذ اجراءات حازمة بتسليم بعض المجرمين من غير السورين لحكوماتهم الاصلية إذ صدر القرار المرقم(١٨)بتاريخ ١٧كانون الثاني١٩٤٤المتضمن تسليم السلطات الاردنية المجرم صبحي مصطفى شعيب اردني الجنسية الملاحق من قبل الحكومة الاردنية[١٢١] ،وصدر القرار المرقم(٢٢٥)بتاريخ ٢٨شباط١٩٤٤ المتضمن تسليم المجرم فوزي

رشيد سعيد الى الحكومة الفلسطينية[١٢٢]، وصدر القرار المرقم(٢٨٨) بتاريخ١٤أذار ١٩٤٤المتضمن تسليم المجرم محمد عقل قاسم الى الحكومة الاردنية[١٢٣]،وصدر القرار المرقم (٣٥٠)بتاريخ٤نيسان ١٩٤٤المتضمن تسليم المجرم خليل حسن العجوز الى الحكومة الفلسطينية[١٢٤].

وتماشياً مع ما تم ذكره نلاحظ إن الكيالي كان نشطاً وحازماً ومتمكناً وحريصا إذ اجرى اصلاحات وتغيرات واصدر اوامر عديدة ومتنوعة من اجل تحسين اداء الوزارة ولم يتهاون في تطبيق القانون وتمكن من تطوير وتنظيم العمل في الوزارة التي تولى ادارتها.

التسلسل	اسم الوزارة	عدد القرارات
١	وزارة العدلية (١٩أب١٩٤٣-١٤تشرين الاول١٩٤٤)	٥٦ قرار

جدول من اعداد الباحث يوضح عدد القرارات التي اصدرها الكيالي ابان ادارته لوزارة العدلية

ثالثاً: وزيراً للعدلية ووزيراً للاشغال العامة ووزيراً للافتاء والاوقاف (١٤تشرين الاول١٩٤٤-٥نيسان١٩٤٥):

وبموجب المرسوم المرقم (١١٢٤) بتاريخ ١٤تشرين الاول١٩٤٥ شغل الكيالي المناصب الوزارية اعلاه لمدة خمسة اشهر واثنان وعشرون يوماً ابان حكومة فارس الخوري وكانت من ابرز انجازاته:

١-**وزارة العدلية** :ومما لا شك فيه ان الكيالي قد اجرى العديد من الاصلاحات والتغيرات من اجل اصلاح وتطوير عمل الوزارة وكان من اهمها التعينات إذ صدر القرار المرقم (٢٤٦) بتاريخ ٢٤أب ١٩٤٤ المتضمن تعين اسماعيل حقي صفر في محكمة الاستئناف بحلب [١٢٥]،وصدر القرار المرقم(٢٤٨)بتاريخ ٢٥أب١٩٤٤المتضمن تعين احمد الفياض في محكمة البداية بدير الزو ر[١٢٦]،وصدر القرار المرقم(٢٥٨)بتاريخ٢٦أب١٩٤٤ المتضمن تعين محمد علي العمر في محكمة بداية درعا[١٢٧]،وصدر القرار المرقم(١٠٧٦)بتاريخ٧تشرين الاول١٩٤٤المتضمن تعين صالح نجاتي الحلبي في محكمة البداية بادلب[١٢٨]،وصادق الكيالي على اوامر استقالة كل من القاضي الشرعي بعفرين عمر ابو الورد والموظف كاتب الضبط محكمة بداية

دمشق خيري المدلجي والموظف كاتب الضبط في محكمة الصلح بالرقة عبد الهادي رمضان[١٢٩]،ومما لا شك فيه ان قصر المدة الزمنية قد اثرت على عمل الكيالي بوصفة وزيراً لوزارة العدلية فهو لم يتمكن من اجراء تغيرات او تعديلات كبيرة وواسعة تساهم في تطوير عمل الوزارة.

٢-**وزارة الاشغال العامة:** سعى الكيالي لتنظيم وتطوير امور الوزارة ،ففي مجال التعين صدر القرار المرقم(٩٥٤)بتاريخ ٧أيلول١٩٤٤المتضمن تعين جان فيار فرنسي الجنسية بوظيفة مشاور فني في المديرية العامة للبريد والبرق في دمشق[١٣٠]،وصدر القرار المرقم (٦٢)بتاريخ١٤تشرين الاول ١٩٤٤ المتضمن تعين كل من بوريس ليتشكوس روسي الجنسية وفلادمير كودريا فتيشيف روسي الجنسية وجان كورسلسكي فرنسي الجنسية وبطرس ميدفيديف روسي الجنسية للعمل في مديرية الري لتطوير عمل ايصال المياه وانشاء شبكة ماء والصرف الصحي بالطرق الحديثة والمتطورة في سورية [١٣١]،وصدر القرار المرقم(٨٢)بتاريخ ٢٥تشرين الاول ١٩٤٤ المتضمن تعين غالب الكيالي بمديرية الري [١٣٢]،وفي مجال منح الاجارات للموظفين فصدر القرار المرقم(٧٩)بتاريخ ٢١تشرين الاول ١٩٤٤المتضمن منح عبد الغني الحكيم الموظف بمركز بريد وبرق حلب اجازة صحية لمدة(٢٧)يوم براتب تام[١٣٣]،وفي مجال تمديد خدمة بعض الموظفين للحاجة الماسة فقد صدر القرار المرقم (٨٠)بتاريخ ٢٣تشرين الاول١٩٤٤المتضمن تمديد خدمة الموظف نذار الدهني لمدة ثلاثة اشهر في مديرية بريد وبرق دمشق[١٣٤] ،وفي مجال الاحالة على التقاعد فقد صدر القرار المرقم(٩٧٤)بتاريخ ١٣ايلول ١٩٤٤المتضمن احالة الموظف وجية الجابري على التقاعد[١٣٥]،وفيما يخص المصادقة على استقالة بعض الموظفين فقد صدر القرار المرقم(٨٧)بتاريخ٤تشرين الثاني١٩٤٤ المتضمن المصادقة على استقالة الموظف عادل الجندي [١٣٦]،ومنح الكيالي بوصفة وزير لوزارة الاشغال العامة رخصة تنقيب عن معدن المانغانيز الى ممدوح مردم بك في منطقة كسب في مدينة اللاذقية [١٣٧]،وامر الكيالي بالتعاقد مع الخبير الفني كيتل فلادمير روسي الجنسية لاصلاح

الشبكة البرقية واحداث شبكة هاتفية في الاراضي السورية[١٣٨] ،اما فيما يخص الافتاء والاوقاف لم نجد اي انجاز للكيالي في هذا المجال.

يبدو ان مدة الخمسة اشهر وثنان وعشرون يوماً مدة قصيرة لم يستطيع الكيالي القيام بإنجازات كثيرة لها اثر كبير وفعال على مفاصل الوزارات التي استلمها .

التسلسل	اسم الوزارة التي ادرها الكيالي	عدد القرارات
١	وزارة العدلية (١٤تشرين الاول١٩٤٤-٥نيسان١٩٤٥)	٥
٢	الاشغال العامة (١٤تشرين الاول١٩٤٤- ٥نيسان١٩٤٥)	٧
٣	الافتاء والاوقاف(١٤تشرين الاول١٩٤٤- ٥نيسان١٩٤٥)	لا يوجد

جدول من اعداد الباحث يوضح عدد القرارات التي اصدرها الكيالي ابان ادارته للوزارات التي شغلها.

خلاصة القول ان الكيالي تمكن خلال عمله الوزاري بمجملة من انجاز العديد من الاعمال واجرى عدد من الاصلاحات واصدر العديد من القرارات التي تساهم بتنظيم عمل الوزارات المختلفة التي تولى ادارتها إذ بلغ مجموعها ما يزيد عن (١٠٠) قرار بمختلف الاتجاهات ،إذ اتسم عمله بالكفاءة والحزم وحسن الادارة وكانت انجازاته باتجاهات مختلفة خدمة للصالح العام نابعاً من حبه وحرصه على بلاده.

التسلسل	اسم رئيس الحكومة	اسم الوزارة التي ادارها عبد الرحمن الكيالي	تاريخ استلام العمل الوزاري	تاريخ انتهاء العمل الوزاري	العمر الزمني للوزارة التي ادارها عبد الرحمن الكيالي
١	حكومة جميل مردم	وزارة العدلية	٢١كانون الاول١٩٣٦	٢٣شباط١٩٣٩	سنتان وشهران ويومان فقط
٢	حكومة جميل مردم	وزارة المعارف	٢١كانون الاول١٩٣٦	٢٣شباط١٩٣٩	سنتان وشهران ويومان فقط
٣	حكومة سعد الله الجابري	وزارة العدلية	١٩أب١٩٣٤	١٤تشرين الاول١٩٤٤	سنة وشهر وستة وعشرون يوم فقط

٤	حكومة فارس الخوري	وزارة العدلية	١٤تشرين الاول١٩٤٤	٥نيسان١٩٤٥	خمسة اشهر واثنان وعشرون يوم
٥	حكومة فارس الخوري	وزارة الاشغال العامة	١٤تشرين الاول١٩٤٤	٥نيسان١٩٤٥	خمسة اشهر واثنان وعشرون يوم
٦	حكومة فارس الخوري	وزارة الافتاء والاوقاف	١٤تشرين الاول١٩٤٤	٥نيسان١٩٤٥	خمسة اشهر واثنان وعشرون يوم

جدول من اعداد الباحث يوضح اسم الوزارة التي ادارها عبد الرحمن الكيالي وعمرها الزمني.

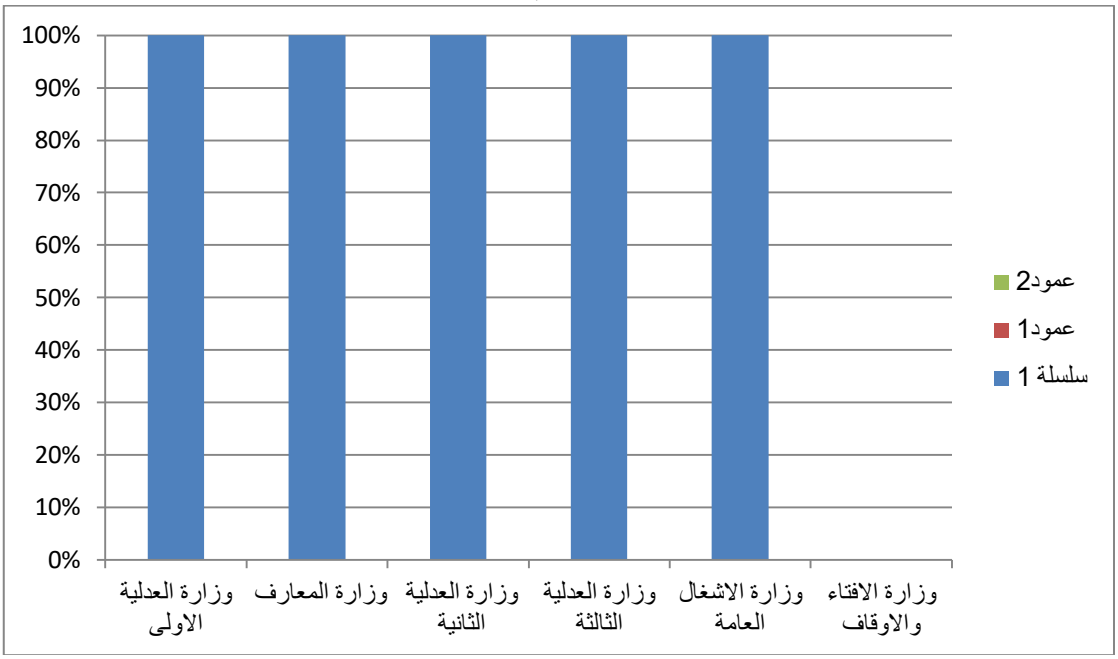

مخطط من اعداد الباحث يوضح عدد القرارات التي اصدرها الكيالي بجميع الوزارات التي تولى ادارتها.

المحور الرابع: نتاجه الفكري.

للكيالي مؤلفات عديدة واغلبها ذات طابع تاريخي سياسي ارخت تاريخ سورية السياسي ونضال رجالها الوطنيين لانهاء الانتداب الفرنسي وصولاً للوحدة والحرية والاستقلال التام وكان ومنها:

١-الجهاد السياسي ،الفه الكيالي عام ١٩٢٦ وطبع عام ١٩٤٦.

٢- الرد على بيانات المفوض السامي الفرنسي بونسو ،طبع عام١٩٣٣.
٣-رد الكتلة الوطنية على بيانات المفوض السامي الفرنسي امام عصبة الامم .
٤- كتاب المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني(اربعة اجزاء) ،طبع عام ١٩٥٨.
٥-اصول الاستعمار بين الامم.
٦-تنبية اولى الالباب الى فضائع الانتداب.
٧-اضواء واراء(جزئين).
٨-كتاب شريعة حمورابي اقدم الشرائع العالمية.
٩-رسالة عن الامام جعفر الصادق عليه السلام.

وسنتناول كل من :

١-كتاب المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني ،اربعة اجزاء مطبعة الضاد بحلب ١٩٥٨ الجزء الاول (١٩٢٦-١٩٣٩) بواقع (٢٦٦) صفحة بفصلين ،تناول مواضيع تاريخية وسياسية خاص بتاريخ سورية ابان الانتداب الفرنسي، وهو يتحدث عن الصراع بين الوطنين وسلطة الانتداب الفرنسي وتطرق الى سوء ادارة رجال فرنسا لسورية واوضح مساوئ الحكومات الموالية لفرنسا وانعكاساتها على الواقع السوري ،وكيف تمكنت الكتلة الوطنية من الوصول للحكم ،إما الجزء الثاني (١٩٣٣-١٩٣٤) بواقع (٣٩٠) صفحة ،ولم يقسم هذا الجزء على شكل فصول كما في الجزء الاول وانما محاور ،وهو يؤرخ لتاريخ سورية في عهد المفوض السامي الفرنسي (دميان دي مارتل) ،وجاء الجزء الثالث (١٩٣٤-١٩٣٦) بواقع (٣٣٤) يتضمن عرض للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي عانت منها سورية ابان الانتداب الفرنسي ،وكان الجزء الرابع(١٩٣٦-١٩٣٩)بواقع(٥٣٧)صفحة وسلط الضوء على دور الكتلة الوطنية بحشد الاراء للقيام بالاضراب الستيني ضد الانتداب ومن نتائجه رضوخ فرنسا لعقد معاهدة عام ١٩٣٦ مع سورية ووصول الكتلوين للحكم ،وتناول حكم الكتلة الوطنية وانجازاتها ولم يهمل مشكلة سلخ لواء الاسكندرونة واخيراً تطرق الى انعكاسات اندلاع الحرب العالمية الثانية وانتهاء الحكم الكتلوي وعودة الحكم الفرنسي المباشر على سورية بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية.

٢-كتاب الجهاد السياسي ،الفه الكيالي١٩٢٦ وطبع بالمكتبة العصرية بحلب عام ١٩٤٦وكان بواقع(١١٢) صفحة والفه الكيالي ابان سجنه من قبل سلطة الانتداب الفرنسي بسجن ارواد وتضمن سبع فصول ،تطرق الكتاب الى مفهوم وغايات واهمية الجهاد السياسي بغية الوصول للاستقلال والسيادة التامة وكذلك تناول الثورة السورية عام١٩٢٥الاسباب والنتائج وكذلك سلط الكتاب الضوء الصراع بين الشخصيات الوطنية وسلطة الانتداب الفرنسي من اجل استقلال سورية ،ولم يهمل الكتاب اهمية سورية في نظر فرنسا والاسباب التي ادت الى فرض انتدابهم وتقسيم سورية بقصد اضعافها ونهب خيراتها.

٣-كتاب الرد على بيانات المفوض السامي الفرنسي بونسو ،طبع عام ١٩٣٣ بالمكتبة العصرية بحلب ،ويقول الكيالي ان سبب التأليف هو للرد على بيانات المسيو بونسو المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سورية إذ القى بونسو عام ١٩٣٢ تقرير مفصل عن احوال سورية وما تقوم به فرنسا من اجل اصلاح الاوضاع العامة بموجب نظام الانتداب امام لجنة الانتدابات ،ويوضح الكيالي انه دافع عن حقوق سورية واكد على المطالب الوطنية واهميتها وبين ان غاية الحركة الوطنية في سورية هو معارضة ومقاومة وانهاء الانتداب الفرنسي على سورية وصولاً للاستقلال التام وفند مزاعم واكاذيب بونسو وادعائته الباطلة ،ويقول الكيالي في كتابه انه طبعه نسخ منه باللغة الفرنسية وقام بتوزيعه الى اعضاء عصبة الامم واعضاء لجنة الانتدابات والى وزراء خارجية بعض الدول والى اعضاء مجلس الشيوخ والنواب الفرنسي لكشف اكاذيب بونسو وفضح رجالات فرنسا وظلمهم للشعب السوري وهذه الغاية من تأليف الكتاب كما اوضح الكيالي في كتابه.

يبدو ان الكيالى كان محباً ومهتماً بواقع واحداث التاريخ السوري فهو كان مزامناً ومعاصراً لابرز الاحداث السياسية ابان الانتداب الفرنسي وكان شخصية سياسية فاعلة تقلدت مناصب كثيرة ومتنوعة ،فهو فضح سياسة فرنسا الانتدابية الظالمة وبين مكامن الخلل ولم يهمل مشاكل مجتمعة سواء منها السياسية ام الاقتصادية ام الاجتماعية وقد وصف حجم المعاناة التي عانت منها سورية ووصف جهاد ونضال الوطنين من اجل اخراج فرنسا عن سورية والوصول للاستقلال التام ،فكانت مؤلفات ذات وصف عالي الدقة ومنهجية مرتبة

ومبوبة يسهل على القارئ استلهام وفهم وادراك الاحداث التي تضمنتها مما ينم عن ادراك واسع وفهم عميق للاحداث التي عاصرها.

الخاتمة.

١-ينحدر عبد الرحمن الكيالي من عائلة حلبية عريقة تتمتع بالوجاهة والمكانة الاجتماعية الكبيرة والثقافة العالية ولها تاريخ سياسي مميز.

٢-اكمل الكيالي دراسة الطب وخدم بالطبابة العسكرية التابعة للجيش العثماني ابان الحرب العالمية الاولى وفي اماكن متفرقة .

٣-اصبح الكيالي رئيساً لمشفى مدينة حلب واستطاع من تقديم الخدمات الطبية لأبناء مدينته.

٤-دخل الكيالي السياسة مناضلاً ومجاهداً مدافعاً عن حقوق سورية ومعارضاً لسياسة فرنسا الاستعمارية لانتدابها لسورية.

٥-كان الكيالي احد مؤسسين الكتلة الوطنية التي تزعمت المشهد السياسي ابان فرض الانتداب الفرنسي على سورية ،وكانت معارضة لسياسة فرنسا داخل الاراضي السورية ،إذ استطاعت الكتلة الوطنية مقارعة سلطة الانتداب وتمكنت من انتزاع بعض حقوق سورية الوطنية بعد ان عقدت معاهدة عام١٩٣٦ مع فرنسا.

٦-لم يكن الكيالي طبيباً ماهراً وناجحاً فقط بل كان كاتباً ومؤرخاً قديراً إذ دون افكاره واراءه السياسية ،واستطاع من تدوين مراحل تاريخ سورية والمسيرة الجهادية لشعب السوري بكتب عديدة واصفاً ومفصلاً للمراحل التاريخية التي مرت بها سورية.

٧-بسبب ثقافة الكيالي العالية اهتم بالفكر والتراث والتاريخ والعلوم واللغة وادابها على اثرها ترأس لجمعية العاديات في حلب (جمعية مهتمة بالمعارف والعلوم والتراث)وكان احد اعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق لحبه للعلم والتاريخ.

٨- استطاع الكيالي ان يكون احد النواب الوطنين المخلصين المدافعين عن حقوق ابناء شعبه من تحت قبة المجلس النيابي السوري ولدورات نيابية عديدة في عهود حكومية مختلفة ،إذ استطاع من نقل معاناة الشعب بمختلف الاتجاهات ،وسعى لوضع حلولاً فعالة للمشاكل التي تعاني منها سورية، ولم يهتم بالجانب السياسي فقط لكونه ضليعاً

وقديراً بعالم السياسة بل كانت له اراء ومداخلات بالجانب الاقتصادي والاجتماعي فكانت له اراء ومداخلات عديدة بمختلف الاتجاهات وسعى لوضع حلولاً للمشاكل التي تعاني منها سورية.

٩-اتصف الكيالي بالشجاعة فكان مراقباً شرساً وناقداً بناءً للحكومات السورية المتعاقبة إذ كانت حنجرته تعري الفاسدين ويحارب الاهمال والمحسوبية مؤكداً على اهمية الكفاءة والاخلاص واهمية محاسبة المقصرين.

١٠-انتقد الكيالي كثرة وسرعة تبدل وتغير الحكومات السورية واكد على تأثيرها السلبي على الاستقرار وبين انه احد اسباب الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي وانه لا يصب في مصلحة البلد.

١١-اعترض الكيالي على غلق الحكومات السورية لبعض الاحزاب السياسية المعارضة وللصحف الفاضحة للفساد الحكومي واكد على اهمية تطبيق الديمقراطية والعدالة والتقيد بالدستور والقانون على الجميع وليس فقط بحق ممن ينتقدون او يعارضون الحكومة ويكشفون مساوئها وفسادها ،موضحاً اهمية حرية العمل الحزبي وحرية الرأي والفكر لانه قد كفلة الدستور واجازة القانون.

١٢-اكد الكيالي على ضرورة ان تكون الحكومة حيادية ولا يجوز تحزبها او تحيزها لجهة معينة موضحاً مساوئ انتماء الحكومة واقحام موظفيها بالعمل الحزبي .

١٣-لم يهمل الكيالي الاهتمام بالاقتصاد الوطني واكد على ضرورة تنمية وتنوع مصادرة ووجوب وضع حلولاً للمشاكل التي تعترضه والاهتمام بالجانب الزراعي والتجاري والصناعي.

١٤-اشار الكيالي على ضرورة الاهتمام باستثمار والتنقيب عن المعادن لما لها دور في رفد الاقتصاد الوطني واكد على ضرورة الغاء كافة التراخيص الممنوحة لبعض الاجانب لانها استغلال ونهب للثروة الوطنية ولا تصب في مصلحة سورية ،مؤكداً على اهمية وضع قوانين جديدة تحمي الثروات الوطنية السورية.

١٥-شجب الكيالي عدم اهتمام الحكومة بالجانب الصحي موضحاً خطورة انتشار الامراض والاوبئة بحكم مجال تخصصه مؤكدا على اهمية بناء المشافي الصحية ورفدها بالكوادر الصحية وتوفير الادوية واللقاحات اللازمة.

١٦-تولى الكيالي مناصب وزارية عديدة وزيراً لوزارة العدلية ولوزارة المعارف وغيرها من الوزارات الاخرى واستطاع من ادارتها واعادة تنظيمها بنجاح ،إذ اصدر العديد من الاوامر وباتجاهات مختلفة بغية تنظيم عملها وتقدم نحو الافضل ولم يتوانى او يهمل المهام الموكلة اليه لايمانه بضرورة اصلاح الجانب الاداري يساهم في استقرار البلاد.

١٧-وففي وزارة العدلية سعى الكيالي لاصلاح وتنظيم عمل الوزارة فصدر العديد من الاوامر الادارية منها اصدار العديد من اوامر التعينات وخصوصا في المحاكم لايمانه باهمية القضاء وكذلك اصدر اومر انهاء خدمات بعض الموظفين الفاسدين واحال بعض منهم للجان الانضباط لعدم التزامهم بعملهم الوظيفي او استغلال لوظائفهم ومنح بعض اجازات مرضية وممد مدة اضافية لبعض الموظفين للحاجة الماسة لخدماتهم ولم يهمل من تنفيذ احكام الاعدام بحق المجرمين ،اهتم الكيالي بالعدل والقضاء لانه اساس العدل ولكونه الاساسي في نشر العدل والاستقرار.

١٨-وفي وزارة المعارف سارع الكيالي لاصلاحها حيث صدرت العديد من الاوامر كتعين معلمين لسد الشواغر وطالب من الحكومة بناء مدارس في بعض المدن التي تفتقر للمدارس وتوسيع بعضها، وسعى لتحديث وتطوير المناهج الدراسية واهتم بالتعليم المهني لدوره بانعاش الاقتصاد الوطني ،وسمح الكيالي بوصفة وزيراً للمعارف من فتح المدارس الخاصة ولم يهمل حقوق الاقليات الدينية مما سمح بفتح خاصة بهم ، واستقدم الكيالي الخبراء والمستشارين لتطوير التعليم .

١٩-وفي وزارة الاشغال العامة اصدر الكيالي عدد من الاوامر لتحسين الواقع الاجتماعي منها تنظيم شؤون الري و مد شبكات الماء والصرف الصحي في بعض المدن السورية وفتح وتعبيد الطرقات وايصال شبكة الكهرباء ومد شبكة البريد والبرق وبعض الاعمال الاخرى التي تصب في صالح خدمة الشعب.

٢٠- تمكن الكيالي من طرح اكثر من(٢٠) مداخلة داخل مجلس النواب السوري وباتجاهات مختلفة ناقلاً هموم ابناء شعبه واستطاع من اصدار اكثر من (٧٠)امراً وزارياً ابان توليه وزارة العدلية وبمختلف الاتجاهات ،ونجح من اصدر اكثر من (١٥) امراً وزارياً ابان توليه لوزارة المعارف بمختلف المواضيع ،ووفق من اصدر (١٠) اوامر وزارية باتجاهات عديدة ،مما يدل ان الكيالي كان نائباً نشطاً ووزيراً بارعاً تمكن من ادارة المهام الموكلة اليه بنجاح وسعى الى تنظيم وتطويرعمل الوزارات التي تولها.

٢١-بعد الانشقاقات والتفكك الذي اصاب الكتلة الوطنية وضعفها تزعم الكيالي الحزب الوطني في مطلع الخمسينات وسعى لتصحيح مسار الاوضاع العامة في سورية محارباً للفساد وناقداً للتشرذم السياسي موضحاً مكامن الضعف للحكومات السورية اللاحقة.

٢٢-اعتزل الكيالي العمل السياسي وعاد لمزاولة وممارسة مهنة الطب ومتفرغاً لتدوين اراءه بعد اعلان الوحدة مع مصر عام١٩٥٨ لفرض الرقابة وتقيد حرية العمل السياسي وغلق الاحزاب السياسية.

الهوامش.

[١] سليمان سليم البواب ،موسوعة اعلام سورية في القرن العشرين ،ج٤،دار المنارة،بيروت،١٩٩٩،ص١٣٠.

[٢] جورج فارس، من هو في سورية، مطبعة الوكالة العربية للنشر والدعاية،دمشق،١٩٤٨،ص٣٨١.

[٣] الكتلة الوطنية :تجمع سياسي ضم شخصيات وطنية معارضة ورافضة لسياسة الانتداب الفرنسي في سورية ،طالبت الكتلة الوطنية بوحدة الاراضي السورية المجزئة ومنح الشعب السوري الحرية والاستقلال التام وتشكيل حكومة وطنية غير موالية لفرنسا وخروج فرنسا عن الاراضي السورية ،ظهر هذا التجمع السياسي في مطلع عام ١٩٢٨ ولم يكن حزب سياسي منظم له برنامج ومنهاج سياسي مكتوب وواضح وانما تجمع شمل الشخصيات الوطنية الرافضة لفرنسا ،تمكنت الكتلة الوطنية بسبب مواقفها الوطنية من كسب ود وثقة الشعب السوري وبمرور الوقت اصبح لها قواعد شعبية كبيرة وتمكنت قيادة وتزعم العمل السياسي فيما بعد ،وبعد عقد المؤتمر التأسيسي الاول للكتلة الوطنية اصبحت حزب منظم واخذ نفوذها السياسي بالتزايد ،ومن ابرز اعضائها المؤسسون هاشم الاتاسي وشكري القوتلي وجميل مردم وسعد الله الجابري وعبد الرحمن الكيالي وفارس الخوري واخرون، تمكنت الكتلة من تشكيل حكومات وطنية هامة

بالعهد الوطني الاول (١٩٣٦-١٩٣٩) وكان من ابرز انجازاتها عقدها للمعاهدة الفرنسية السورية عام١٩٣٦وشكلت حكومات اخرى بالعهد الوطني الثاني(١٩٤٣-١٩٤٦)،للمزيد من المعلومات ينظر: امل مخائيل بشور ،دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر ،دار جروس برس،لبنان،٢٠٠٣،ص٧٥؛نجاح محمد ،الحركة القومية العربية في سورية ،دار البعث،دمشق،١٩٨٧،ص٧٤.

[٤] نجاة قصاب حسن ،صانعو الجلاء في سورية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت،١٩٩٩،ص١٩٠.

[٥] عبد الوهاب الكيالي واخرون، الموسوعة السياسية،ج٣،الموسوعة العربية للدراسات والنشر ،بيروت،ص٨٣٠.

[٦] نجاة قصاب حسن، المصدر السابق،ص١٩١؛ سليمان سليم البواب، المصدر السابق،ص١٣٠.

[٧] غسان حداد ،أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر١٩٤٦-١٩٦٦،د.م ،بغداد،٢٠٠١،ص٨.

[٨] نجاة قصاب حسن، المصدر السابق،ص١٩١.

[٩] مازن يوسف صباغ ،سجل البرلمان ومجلس الشعب السوري ،دار الشرق للطباعة والنشر ،دمشق،٢٠١٠،ص١١٣،ص١٢٨.

[١٠] محاضر مجلس النواب السوري ،الدور الاشتراعي الثالث ،الدورة العادية السادسة ،الجلسة ٤، ٢٨أب١٩٤٥،ص٥٦.

[١١] محاضر مجلس النواب السوري ،الدور الاشتراعي الثالث ،الدورة العادية السادسة ،الجلسة ٤، ٢٨أب١٩٤٥،ص٥٦.

[١٢] محاضر مجلس النواب السوري ،الدور الاشتراعي الثالث ،الدورة العادية السادسة ،الجلسة ٤، ٢٨أب١٩٤٥،ص٥٨

[١٣] محاضر مجلس النواب السوري ،الدور الاشتراعي الثالث ،الدورة الاستثنائية الثامنة ،الجلسة ٢، ٢شباط١٩٤٦،ص٣٩.

[١٤] محاضر مجلس النواب السوري ،الدور الاشتراعي الثالث ،الدورة العادية السادسة ،الجلسة ٦، ١١أيار١٩٤٦،ص٨٨.

[١٥] محاضر مجلس النواب السوري ،الدور الاشتراعي الثالث ،الدورة العادية السادسة ،الجلسة ٦، ١١أيار١٩٤٦،ص٩٧.

[١٦] محاضر مجلس النواب السوري ،الدور الاشتراعي الثالث ،الدورة العادية السادسة ،الجلسة١٨، ٣٠أيار١٩٤٦،ص٣١٣.

[١٧] محاضر مجلس النواب السوري ،الدور الاشتراعي الثالث ،الدورة العادية السادسة ،الجلسة١٨، ٣٠أيار١٩٤٦،ص٣١٣.

[١٨] محاضر مجلس النواب السوري ،الدور الاشتراعي الثالث ،الدورة الاستثنائية الثامنة ،الجلسة ٥، ٤شباط١٩٤٦،ص٩٠.

[١٩] محاضر مجلس النواب السوري ،الدور الاشتراعي الثالث ،الدورة الاستثنائية الثامنة ،الجلسة ٥، ٤شباط١٩٤٦،ص٩١.

[٢٠] محاضر مجلس النواب السوري ،الدور الاشتراعي الثالث ،الدورة الاستثنائية الثامنة ،الجلسة٩، ٧شباط ١٩٤٦،ص١٥٥.

[٢١] محاضر مجلس النواب السوري ،الدور الاشتراعي الثالث ،الدورة الاستثنائية الثامنة ،الجلسة٨، ٦شباط ١٩٤٦،ص١٤٦.

[٢٢] محاضر مجلس النواب السوري ،الدور الاشتراعي الثالث ،الدورة الاستثنائية الثامنة ،الجلسة١٢، ٩شباط ١٩٤٦،ص٢٢٣.

[٢٣] محاضر مجلس النواب السوري ،الدور الاشتراعي الثالث ،الدورة الخامسة،،ج٢،٢٨تشرين الثاني١٩٤٥،ص١٦.

[٢٤] محاضر مجلس النواب السوري ،الدور الاشتراعي الثالث ،الدورة الخامسة،،ج٢،٢٨تشرين الثاني١٩٤٥،ص١٧.

[٢٥] محاضر مجلس النواب السوري ،الدور الاشتراعي الثالث ،الدورة الاستثنائية الثامنة ،الجلسة٣، ٣شباط١٩٤٦،ص٦٠.

[٢٦] محاضر مجلس النواب السوري ،الدور الاشتراعي الثالث ،الدورة الاستثنائية الثامنة ،الجلسة٣، ٣شباط١٩٤٦،ص٦٨.

[٢٧] محاضر مجلس النواب السوري ،الدور الاشتراعي الثالث ،الدورة الاستثنائية الثامنة ،الجلسة١٣، ١٠شباط١٩٤٦،ص٢٣٠.

[٢٨] محاضر مجلس النواب السوري ،الدور الاشتراعي الثالث ،الدورة العادية السادسة ،الجلسة ١٨، ٣٠أيار١٩٤٦،ص٣١٣.

[٢٩] محاضر مجلس النواب السوري ،الدور الاشتراعي الثالث ،الدورة العادية الثامنة، الجلسة ١٦، ٢١أيار١٩٤٧،ص٣٩٦.

[٣٠] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد ٤٨، ص٦٠٥.

[٣١] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٤٧، ص٥٩٠.

[٣٢] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٣،ص٣٢.

[٣٣] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد١٢، ١نيسان١٩٣٧،ص٢٤٣.

[٣٤] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٢١، ١٠حزيران١٩٣٧،ص٤٦٣.

[٣٥] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٨، ٤أذار١٩٣٧،ص١٦٢.

[٣٦] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٣، ٢٠كانون الثاني١٩٣٨،ص٨٤.

[٣٧] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٢، ١٣كانون الثاني١٩٣٨،ص٣٤.

[٣٨] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٣، ٢٠كانون الثاني١٠٣٨،ص٨٢.

[٣٩] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد١٣، ٨نيسان١٩٣٧،ص٢٧٣.

[٤٠] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد١٧، ٦أيار١٩٣٧،ص٣٥٦.

[٤١] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد ١، ٦كانون الثاني ١٩٣٨،ص٦.

[٤٢] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٥، ٣شباط ١٩٣٨،ص١٧٥.

[٤٣] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد١٩، ٩حزيران١٩٣٨،ص٦١٩.

[٤٤] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد ٤٨، ص٦٠٥.

[٤٥] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٤،ص٥٤.

[٤٦] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٥،ص٨٥.

[٤٧] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد ١٩ ،٢٠ أيار١٩٣٧،ص٣٩٣.

[٤٨] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد١٢، ٢١نيسان١٩٣٨،ص٤٠٠.

[٤٩] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٤،ص٥٣

[٥٠] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٥،ص٨٢.

[٥١] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٦،ص٩٧.

[٥٢] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد ٧ ،١٨شباط١٩٣٧،ص١٤٢.

[٥٣] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد١٣، ٢٨نيسان١٩٣٨،ص٤٣٠.

[٥٤] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٩، ١١أذار١٩٣٧،ص١٩٢.

[٥٥] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق ،العدد٥، ٣شباط١٩٣٨،ص٢٠٣.

[٥٦] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق ،العدد ٣٤، ٩أيلول١٩٣٧، ٧٤٠.

[٥٧] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق ،العدد٢، ٣كانون الثاني١٩٣٨،ص٤٤.

[٥٨] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق ،العدد٤، ٢٧كانون الثاني١٩٣٨،ص١٦٥.

[٥٩] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق ،العدد٢٤، ١٤تموز١٩٣٨،ص٨٢٠.

[٦٠] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق ،العدد٣٦، ٦تشرينالاول١٩٣٨.

[٦١] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق ،العدد٣٥، ١٦أيلول١٩٣٧،ص٧٦٠.

[٦٢] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق ،العدد٤، ٢٧كانون الثاني١٩٣٨، ص١٤٦.

[٦٣] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٢٥، ٢١تموز١٩٣٨، ص

[٦٤] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد١٩، ٩حزيران٦٢٧،١٩٣٨.

[٦٥] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٢٤، ١٤تموز١٠٣٨،ص٨٢٠.

[٦٦] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٤٧، ٢٩كانون الاول ١٩٣٨،ص١٥٦٧.

[٦٧] عبد الرحمن الكيالي، المراحل في الانتداب الفرنسي ونضالنا الوطني،ج٤ ،مطبعة الضاد،حلب،١٩٥٨،ص٤٩٦.

[٦٨] المصدر نفسه ،،ص٤٦٥.

[٦٩] المصدر نفسه ،ص٤٧١.

[٧٠] المصدر نفسه ،ص٤٧٩.

[٧١] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد ملحق العدد٣٢، ٢٣أب١٩٤٣،ص٩٥٧.

[٧٢] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد ٣٧، ٢٣أيلول١٩٤٣،ص١٠١٢.

[٧٣] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد ٣٧، ٢٣أيلول١٩٤٣،ص١٠١٢.

[٧٤] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد ٣٧، ٢٨أيلول١٩٤٣،ص١٠٢١.

[٧٥] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٤١، ٢١ تشرين الاول١٩٤٣،ص١٠٤٩.

[٧٦] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٤٣، ٤تشرين الثاني١٩٤٣،ص١٠٧٢.

[٧٧] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٤٤، ١٠تشرين الثاني١٩٤٣،ص١٠٨٧.

[٧٨] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٤٤، ١٠تشرين الثاني١٩٤٣،ص١٠٩٣.

[٧٩] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٤٧ ، ٢كانون الاول١٩٤٣،ص١١٤٢.

[٨٠] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٤٧ ، ١٣أذار ١٩٤٤،ص٣٢٥.

[٨١] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد١٤، ٦نيسان١٩٤٤،ص ٣٦٧.

[٨٢] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٢٠، ١٨أيار١٩٤٤،ص ٤٨١.

[٨٣] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٢٠، ١٨أيار١٩٤٤،ص ٤٨١.

[٨٤] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٢٠ ،١٨أيار١٩٤٤،ص٤٨٢.

[٨٥] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٢٠ ،١٨أيار١٩٤٤،ص٤٨٢.

[٨٦] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٢٩ ،٢٠تموز١٩٤٤،ص٧٦٠.

[٨٧] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٢٩ ،٢٠تموز١٩٤٤،ص٧٦٠.

[٨٨] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٢٩ ،٢٠تموز١٩٤٤،ص٧٦٠.

[٨٩] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٣٧، ٢٣أيلول١٩٤٣،ص١٠١٢.

[٩٠] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٤١، ٢١تشرين الاول١٩٤٣،ص ١٠٥٤.

[٩١] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٤٩ ، ٢٣كانون الاول١٩٤٣،ص ١١٨١.

[٩٢] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٨، ٢٤شباط ١٩٤٤،ص١٩٤.

[٩٣] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد١١، ١٦أذار ١٩٤٤،ص٢٨٦.

[٩٤] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد١٨، ٤أيار١٩٤٤،ص٤٥٨.

[٩٥] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٢٩، ٢٠تموز١٩٤٤،ص٧٧٢.

[٩٦] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد ٨،، ٢٤شباط ١٩٤٤،ص٢٠٠.

[٩٧] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٤٣، ٥تشرين الاول١٩٤٤،ص١٠٠٩.

[٩٨] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد١٣، ٣٠أذار ١٩٤٤،ص٣٥٣.

[٩٩] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٢٦ ،٢٩حزيران١٩٤٤،ص٦٩٩.

[١٠٠] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٣٠، ٢٢تموز١٩٤٤،ص٧٨٥.

[١٠١] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد ٣٠، ٢٢تموز١٩٤٤،ص٧٨٥.

[١٠٢] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٣٧، ٢٣أيلول١٩٤٣،ص ١٠١٢.

[١٠٣] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٤١، ٢١تشرين الاول١٩٤٣،ص١٠٥٤.

[١٠٤] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٤١، ٢١تشرين الاول١٩٤٣،ص١٠٥٤.

[١٠٥] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٦، ١٠شباط١٩٤٤،ص١٤٤.

[١٠٦] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٤٩، ٢٣كانون الاول١٩٤٣،ص١١٦٩.

[١٠٧] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٢١، ٢٥ أيار ١٩٤٤،ص٥١٨.

[١٠٨] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٢٩، ٢٠تموز١٩٤٤، ص٧٨٣.

[١٠٩] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٢٩، ٢٠تموز١٩٤٤، ص٧٨٣.

[١١٠] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٤٠، ١٤أيلول١٩٤٤،ص٩٤٩.

[١١١] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٢٨، ١٣تموز١٩٤٤،ص٧٣١.

[١١٢] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٤٤، ١٠ تشرين الثاني١٩٤٣،ص١٠٨٧.

[١١٣] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٤٨، ١٤كانون الاول١٩٤٣، ص١١٥٩.

[١١٤] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٤٨، ١٤كانون الاول١٩٤٣،ص١١٥٩.

[١١٥] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٩، ٢أذار١٩٤٤،ص ٢١٨.

[١١٦] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد١٦، ٢٠نيسان١٩٤٤،ص ٤٠٧.

[١١٧] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٢٧، ٦تموز١٩٤٤،ص٧١٠.

[١١٨] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد١٢، ٢٣أذار١٩٤٤،ص٣٣٣.

[١١٩] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٤٤، ١٢تشرين الاول١٩٤٤،ص١٠٣٥.

[١٢٠] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٣٣، ٣٠أب١٩٤٣،ص٩٦٧.

[١٢١] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد ٥، ٣شباط١٩٤٤،ص١١١ .

[١٢٢] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد١٠، ٩أذار١٩٤٤،ص٢٦٢.

[١٢٣] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد١٢، ٢٣أذار١٩٤٤،ص٣٢٥.

[١٢٤] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد١٦، ٢٠نيسان١٩٤٤،ص٤٠٧.

[١٢٥] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد١٩،٤٥تشرين الاول١٩٤٤،ص١٠٦٩.

[١٢٦] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد١٩،٤٥تشرين الاول ١٩٤٤،ص١٠٦٩.

[١٢٧] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد ١٩،٤٥تشرين الاول١٩٤٤،ص١٠٧٠.

[١٢٨] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٤٥ ،١٩تشرين الاول١٩٤٤،ص١٠٨٤.

[١٢٩] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٩،٤٨تشرين الثاني١٩٤٤،ص١١٤١.

[١٣٠] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٤٦، ٢٦تشرين الاول١٩٤٤،ص١٠٨٨.

[١٣١] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٤٧، ٢تشرين الثاني١٩٤٤،ص١١٣٣.

[١٣٢] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٤٧، ٢تشرين الثاني ١٩٤٤،ص١١٣٤.

[١٣٣] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٤٧، ٢تشرين الثاني١٩٤٤،ص١١٣٥.

[١٣٤] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٤٧، ٢تشرين الثاني١٩٤٤،ص١١٣٥.

[١٣٥] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٤٨، ٩تشرين الثاني١٩٤٤،ص١١٤١.

[١٣٦] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٥٠، ١٦تشرين الثاني١٩٤٤،ص١١٨٢.

[١٣٧] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٤٨، ٩تشرين الثاني١٩٤٤،ص١١٥٨.

[١٣٨] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، دمشق، العدد٩، ١٥شباط١٩٤٥،ص٢٦٦.